

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عمار ثليجي -الأغواط-

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير

قسم العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية بعنوان:

دراسة تجربة الصيرفة الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية
- دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA وكالة الأغواط -

تحت إشراف:

- د. محمد بن جاب الله

من إعداد الطالب:

- جودي بلقاسم

لجنة المناقشة:

رئيساً
مشرفاً و مقررأ
ممتحنأ

أستاذ
أستاذ
أستاذ

- حمزة الطيبي
- محمد بن جاب الله
- عمر متيجي

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر وتقدير

أشكر الله سبحانه وتعالى وأحمده كثيراً الذي يسر لي الظروف و
أنعم علي بالقوة والصبر حتى وصلت إلى ما أنا عليه، وأشكره على
نعمة العقل التي أوصلتني إلى هذا المستوى.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الفاضل " محمد بن جاب الله "
على الجهد الذي بذله من أجلي وكذا على النصائح القيمة
وتوجيهاته طيلة مدة البحث.

والشكر خاص لجميع الأساتذة وعمال كلية العلوم الاقتصادية و
التجارية و علوم التسيير الأغواط، كما أشكر كل من ساعدني في
مسيرتي الدراسية سواء من بعيد أو من قريب.

وشكراً

إهداء

بسم الله والصلاة والسلام على نور القلوب وسيد الوجود وخير الأنام حبيبنا محمد وعلى
أله وصحبه أجمعين.

أهدي ثمرة جهدي إلى من كانا سبباً في وجودي وتعليمي ودعماني في كل الأحوال
والظروف.

إلى نبع الحنان والحنان ومن رافقني دعائها في كل مكان وزمان ومن أنارت درب خطايا
أمي ثم أمي ثم أمي الحبيبة أطال الله في عمرها، كما أسأل الله الولي القدير أن يحفظها
ويرفع مقامها ويجعلني سبباً في رفع شأنها.

وإلى من أحمل إسمه وسندي في الحياة، إلى من رباني على الفضيلة، وحب العلم وكان
مرشدي حتى أوصلني بر الأمان والدي العزيز "محمد"، تمنياتي له بالصحة وطول
العمر، إلى الذي تحمل المشقة في سبيل وصولي وعلمي الصبر و التواضع إلى رمز
الوفاء والعطاء، إلى إخوتي عبد الرحمان، عطا الله، بودرهم.

إلى جميع عائلتي وأصدقائي، إلى كل من أحبنا في الله وأحبهنا فيه.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

إلى كل من يقرأ مذكرتي الآن أهدي إليكم هذا العمل المتواضع.

ملخص الدراسة:

بعد النجاح الذي عرفته المصارف الإسلامية في العالم وخصوصاً في ظل الأزمة المالية العالمية 2008، اضطرت البنوك التقليدية إلى البحث عن بديل والذي تجسد في الصيرفة الإسلامية بإعتبارها بديل استراتيجي، ومن خلال هذه الدراسة إتضح لي أن الجزائر تبحث عن خوض تجربة جديدة من خلال فتح فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية في بنوكها التجارية وذلك من أجل إستقطاب زبائن و متعاملين جدد وتلبية رغباتهم من خلال توفير صيغ التمويل و الحسابات الإسلامية على غرار المرابحة العقارية والتي هي محل الدراسة التي تم إجرائها بالبنك الوطني الجزائري BNA - وكالة الأغواط 301 -.

الكلمات المفتاحية:

النوافذ الإسلامية، البنوك التجارية، البنوك الإسلامية، المرابحة العقارية.

Summary :

After the success of Islamic banks in the world, especially in light of the global financial crisis of 2008, traditional banks were forced to search for an alternative, which was embodied in Islamic banking as a strategic alternative, and through this study it became clear to me that Algeria is looking for a new experience by opening branches and windows For Islamic transactions in its commercial banks, in order to attract new customers and dealers and meet their desires by providing financing formulas and Islamic accounts similar to real estate Murabaha, which is the subject of a study that was conducted at the National Bank of Algeria NBA - Laghouat Agency 301 -.

Keywords:

Islamic windows, commercial banks, Islamic banks, Real estate Murabaha.

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتوى
I	شكر وتقدير
II	الإهداء
	ملخص الدراسة
VII-V	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول و الأشكال
أ-هـ	مقدمة
	الفصل الأول : الإطار النظري للبنوك التجارية و الإسلامية.
07	تمهيد
08	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية
08	المطلب الأول : مفهوم البنوك التجارية
10	المطلب الثاني: مبادئ العمل البنكي
11	المطلب الثالث: مصادر و استخدامات أموال البنوك التجارية
14	المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك الإسلامية
14	المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية
18	المطلب الثاني: أسس عمل البنوك الإسلامية
21	المطلب الثالث: مصادر و استخدامات البنوك الإسلامية

25	المبحث الثالث: واقع النوافذ الإسلامية في الجزائر
25	المطلب الأول: الإطار القانوني للنوافذ الإسلامية في الجزائر
31	المطلب الثاني: شروط فتح النوافذ الإسلامية و أهم البنوك المعتمدة في الجزائر
36	المطلب الثالث: خدمات و منتجات النوافذ الإسلامية الجزائرية
40	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: دراسة حالة النوافذ الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري - وكالة الأغواط-
42	تمهيد
43	المبحث الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري
43	المطلب الأول: نشأة وتأسيس البنك الوطني الجزائري
49	المطلب الثاني: مهام و خدمات البنك الوطني الجزائري
54	المطلب الثالث: تقديم البنك الوطني الجزائري -وكالة الأغواط-
56	المبحث الثاني: منتجات التمويل الإسلامي و الحسابات الإسلامية المتوفرة لدى البنك الوطني الجزائري -وكالة الأغواط-
56	المطلب الأول: بالنسبة للأفراد
66	المطلب الثاني: بالنسبة للمهنيين
71	المطلب الثالث: بالنسبة للمؤسسات
76	المبحث الثالث: اتفاقية المرابحة العقارية بالبنك الوطني الجزائري -وكالة الأغواط-

76	المطلب الأول: بيان محتوى العقد
77	المطلب الثاني: المواد المتعلقة باتفاقية المرابحة العقارية
82	المطلب الثالث: الفرق بين التمويل الإسلامي و التمويل الكلاسيكي (التقليدي)
86	خلاصة الفصل
90-88	خاتمة
95-92	المراجع
108-97	الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
30	أهم النظم القانونية و المنظمة للتعاملات المالية الإسلامية في الجزائر	01
33	شروط فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية الجزائرية	02
34	أهم البنوك المعتمدة للنوافذ الإسلامية في الجزائر و بعض البيانات المتعلقة بها	03
80	كيفية التسديد	04
82	الفرق بين التمويل الإسلامي و التمويل الكلاسيكي (التقليدي)	05
46	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	01

مقدمة

يعد النظام البنكي أهم ركيزة في النظام الإقتصادي والمالي لكل دولة وذلك للدور الذي يلعبه في تمويل النشاط الإقتصادي بالأموال اللازمة من أجل تنميته وتطويره.

حيث تسعى البنوك التجارية لتسهيل المعاملات ضمن أساليب ثقة التعامل بين البنك والعميل، إذ تعمل على جمع المدخرات من أصحاب الفائض المالي و تقديمها لأصحاب العجز المالي في شكل قروض، بالإضافة إلى تقديم خدمات مالية مختلفة للمؤسسات الإقتصادية، إلا أن إعتقاد النظام المصرفي التجاري على المعاملات الربوية يؤدي إلى عواقب وخيمة وأزمات إقتصادية التي أجمع إقتصاديون على أن البنوك بأسلوبها الربوي كانت أحد أهم أسباب حدوثها، ومن هذا المنطلق زادت الحاجة إلى وجود بنوك تقدم منتجات مطابقة للشريعة الإسلامية وهو ما شكل أرضية ملائمة لظهور توجه جديد من عمل البنك يعتمد على الصيرفة الإسلامية كبديل للمعاملات الربوية، وقد عرفت إنتشاراً واسعاً في العديد من الدول العربية والغربية خاصة بعد الأزمة العالمية التي اجتاحت العالم ككل سنة 2008.

وفي إطار سعيها إلى تعزيز العمل المصرفي الإسلامي، أعطت الجزائر الضوء الأخضر للبنوك التجارية لتوسيع نشاطها من خلال القيام بالعمليات البنكية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بعد أن كانت هذه الخدمة تقدم فقط من طرف بنكين إثنين هما بنك البركة ومصرف السلام، وذلك بسن أنظمة وقوانين سمحت بهم للبنوك التجارية بفتح نوافذ الصيرفة الإسلامية في الجزائر، لكنها غير كافية لذا وجب إعادة النظر في المتطلبات القانونية، التنظيمية والشرعية لإنجاح تجربة العمل المصرفي الإسلامي بالجزائر، خاصة عبر المداخل الكلية والجزئية، حتى تتمكن البنوك التجارية العامة والخاصة التي ترغب في فتح نوافذ وشبابيك الصيرفة الإسلامية من أداء دورها المتمثل في تعبئة الموارد الكلية لتمويل المشاريع التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن.

إشكالية:

بناءً على ما تم التطرق إليه تتبثق إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو الدور الذي تلعبه نافذة الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري -وكالة الأغواط- ؟

وهذا يؤدي إلى طرح بعض التساؤلات الفرعية:

1. ما هي متطلبات نجاح نوافذ الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري -وكالة الأغواط- ؟
2. ماهي منتجات التمويل الإسلامي المطبقة بالبنك الوطني الجزائري -وكالة الأغواط- ؟

فرضيات الدراسة:

لتسهيل الإجابة على التساؤلات تم وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

للبنوك التجارية الجزائرية تداعيات فرضت عليها تطبيق الصيرفة الإسلامية في شكل نوافذ اسلامية.

الفرضيات الفرعية:

1. إن نجاح الصيرفة الإسلامية يتطلب وجود إطار تشريعي وقانوني يدعم الصيرفة الإسلامية ويضع الضوابط والإجراءات اللازمة لتنظيمها، كما يجب أن يتم توعية الجمهور بفوائد ومبادئ الصيرفة الإسلامية وكيفية عملها.
2. إن نافذة الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري الأغواط تحتوي على العديد من الصيغ وطرق التمويل الإسلامي المطابقة وأحكام الشرع الإسلامي.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختياري لهذا الموضوع له أسباب عديدة ومتعددة، ولعل أهمها هي الرغبة الكبيرة في دراسة موضوع يمس الإقتصاد الإسلامي ولأن هذا الموضوع ضمن مجال تخصصي إقتصاد نقدي وبنكي. كما أن من الأسباب التي دفعتني لهذه الدراسة هي الميول الشخصي، لدراسة الموضوع والأهمية التي يختص بها. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع المتناول، إذ يكتسي الموضوع دراسة تجربة الصيرفة الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية من خلال دراسة نوافذ الصيرفة الإسلامية المطبقة على مستوى البنوك التجارية الجزائرية والتي أطلقت نشاط الصيرفة الإسلامية عندما تم سن القانون 20-02.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على أهم المنتجات المالية الإسلامية،
2. توضيح مفهوم النوافذ الإسلامية وضوابط تأسيسها.
3. التعرف على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
4. التعرف على تجربة تطبيق الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية من خلال فتح النوافذ الإسلامية.
5. التعرف على واقع النافذة الإسلامية داخل الوكالة محل الدراسة بالبنك الوطني الجزائري، والمنتجات المعروضة.

حدود الدراسة:

حدود موضوعية:

تسعى كل البنوك التجارية لتطبيق النوافذ الإسلامية من خلال التحول التدريجي (الكلي والجزئي)، هذا الأمر يستدعي دراسة واسعة من الجانب الإقتصادي والشرعي مما أدى بي إلى وضع حدود موضوعية لها تركز هذه الدراسة على الجانب الإقتصادي لظاهرة فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية من خلال التركيز على صيغ التمويل الإسلامي المطبقة بها.

حدود مكانية:

طبقت هذه الدراسة في البنك الوطني الجزائري -وكالة الأغواط 301- الذي يحتوي على نوافذ إسلامية تقدم العديد من المنتجات المطابقة للشريعة الإسلامية.

حدود زمنية:

تزامنت مدة هذه الدراسة مع الموسم الدراسي 2023/2022 لغاية نهايته.

دراسات سابقة:

في حدود ما توفر لدي من معلومات ومراجع سابقة حول موضوع دراستي، هناك العديد من الدراسات والبحوث العلمية التي أنجزت في مختلف جامعات الوطن، والتي تناولت دراسة الموضوع جزء منه، أو في شكل مقالات أو المجلات التي تطرقت إلى النوافذ الإسلامية ومنها:

1. دراسة (بحيح عبد القادر، 2020) بعنوان "النوافذ الإسلامية خطوة نحو المصرفية الإسلامية -دراسة تحليلية لتجربة المنظومة الجزائرية"، مقال منشور في مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، سعت الدراسة للوصول إلى نتائج تبين أن المعاملات المصرفية الربوية التي إعتمدت عليها المنظومة المصرفية الجزائرية كانت السبب في فقدانها لثقة أفراد المجتمع وكذلك في عدم سيطرتها على السياسة النقدية للدولة من ناحية أخرى، مما جعل مساهمتها الإقتصادية والإجتماعية في المجتمع ضعيفة وغير فعالة. الأمر الذي دفع الدولة لإتخاذ قرار الولوج للمالية الإسلامية من زاوية نوافذ الصيرفة الإسلامية التي رخصتها للبنوك العمومية والخاصة عن طريق القانون رقم 18-02 المؤرخ في 40 نوفمبر 2018 المتعلق بالمالية التشاركية، وتوصل إلى أن الصيغ المصرفية الإسلامية المعتمدة من طرف بنك الجزائر كصيغ جديدة في إرساء قواعد الصيرفة الإسلامية داخل البنك التجاري بطريقة مستقلة في ممارسة نشاطها وحتى تسجيل عملياتها المحاسبية، فهي خطوة إيجابية في الإصلاحات المصرفية الجزائرية.
2. دراست (جلجال محفوظ رضا، 2021) بعنوان "المتطلبات القانونية لشبابيك الصيرفة الإسلامية" مقال منشور في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر، وهدفت هذه الدراسة إلى التفسير القانوني لشبابيك الصيرفة الإسلامية بإعتبارها إدارات مستقلة داخل البنوك والمؤسسات المالية التقليدية من خلال نظام رقم 20-02 المؤرخ في مارس 2020، وقد خلصت الدراسة إلى معرفة الإطار التنظيمي للشبابيك الإسلامي وإمكانية تطبيقها في مجال النظام المصرفي الجزائري.

3. دراسة (ركيبي كريمة، غمازي إيمان 2014-2015)، بعنوان **صيغ التمويل في البنوك الإسلامية -دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة تيزي وزو -** مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، الجزائر، ركزت هذه الدراسة بصورة كبيرة على أهم صيغ التمويل الإسلامي التي تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، توصلت الدراسة إلى أن تطبيق المعاملات المالية الإسلامية في البنوك التجارية أدت إلى زيادة ربحية هذه البنوك.

4. دراسة (سندس ربحان بامي 2017)، دراسة **واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية -دراسة تجارب دولية رائدة الإمارات، ماليزيا بريطانيا، نيجيريا، الجزائر-**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص إدارة مالية، جامعة أم البواقي، الجزائر. وتعد هذه دراسة مهمة تطرقت إلى فتح الشبابيك الإسلامية في البنوك التجارية بالإضافة إلى أهم التجارب الناجحة لفتح هذه الفروع في بنوكها التقليدية.

منهجية الدراسة:

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في بداية البحث من جهة والإجابة عن الإشكالية من جهة أخرى، تم الاعتماد على منهجين لإعداد هذه الدراسة وهما:

المنهج الوصفي:

يعد هذا المنهج الأكثر استعمالا في سرد المفاهيم النظرية الخاصة بالبنوك التجارية، وقد تم إستعمال هذا المنهج في الفصل الأول.

المنهج التحليلي:

وهذا المنهج تم استعماله في معالجة الجانب التطبيقي للدراسة من خلال الدراسة الميدانية للبنك الوطني الجزائري BNA - وكالة الأغواط 301-.

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي تعرضت لها خلال إنجاز هذه الدراسة ما يتعلق بقلة المراجع والدراسات السابقة حول الموضوع على مستوى الجامعة، بالإضافة إلى صعوبات كثيرة في الحصول على الأرقام والمعطيات والإحصائيات من البنك بسبب سرية المهنية المنتهجة في البنوك. وتكتم المؤطر للبنك حول تقديم أرقام وبيانات خاصة فيما يخص معاملات البنك مع الزبائن بحجة تسريب معلومات سرية عن الزبائن للخارج.

هيكل الدراسة:

لإنجاز الدراسة تم تقسيم البحث إلى مقدمة وفصلين وخاتمة، حيث يمكن إدراج الفصل الأول في الجانب النظري والفصل الثاني في الجانب التطبيقي، وهي على النحو التالي:

الفصل الأول كان تحت عنوان الإطار النظري للبنوك التجارية و الإسلامية، وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية، المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك الإسلامية، المبحث الثالث: واقع النواقد الإسلامية في الجزائر .

الفصل الثاني لقد خصص هذا الفصل لدراسة حالة وكالة الأغواط تضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث، حيث خصص المبحث الأول لتعريف البنك الوطني الجزائري BNA ، و المبحث الثاني تم فيه عرض صيغ التمويل الإسلامي المطبقة بالبنك الوطني الجزائري -وكالة الأغواط-، أما المبحث الثالث والأخير قدمت فيه إتفاقية المرابحة العقارية بالبنك الوطني الجزائري -وكالة الأغواط، وخاتمة تتضمن مجموعة من النتائج والتوصيات، وذلك إنطلاقاً من الدراسة النظرية والتطبيقية التي تطرقت إليها في موضوع دراسة تجربة الصيرفة الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية.

الفصل الأول :

الإطار النظري للبنوك التجارية و
الإسلامية.

تعد البنوك ركيزة من ركائز النظام الاقتصادي لكل دولة، حيث تعتبر وسيط مالي لا يستغني عنه المجتمع فهي تسهل و تنظم التعامل بين الأفراد و المؤسسات، و للبنوك نوعين بنوك تقليدية تجارية و بنوك إسلامية، الأولى وسيط مالي يقدم خدمات مالية بالاستناد على نظام الفائدة، و الثاني أيضا يقدم خدمات مالية لكن وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.

و مع تصاعد مستوى المنافسة بين البنوك التجارية و الإسلامية، و تفوق تلك الأخيرة على البنوك التجارية، ذلك بكونها أصبحت محل اهتمام و وجهة للكثير من المتعاملين الذين لا يحبذون التعامل بالفائدة، تتجه العديد من البنوك التجارية نحو تقديم الخدمات البنكية وفق ضوابط الشريعة الإسلامية، بهدف الحفاظ على المتعاملين الحاليين و جذب متعاملين جدد يفضلون العمل البنكي الإسلامي.

بناء على ما سبق سنتطرق إلى مفاهيم كل من البنوك التجارية و الإسلامية، من تعريف، خصائص، أسس و مصادر أموالهم و استخداماتها عند كل منهما، و كذا واقع النواخذ الإسلامية في الجزائر، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، كالتالي:

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية.
- المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك الإسلامية.
- المبحث الثالث: واقع النواخذ الإسلامية في الجزائر.

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية:

البنوك التجارية لها أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني من خلال ما تقوم به من وظائف، حيث تعتبر نوع من أنواع المؤسسات المالية التي تقوم بمنح القروض و قبول الودائع، و من هنا فان البنك التجاري وسيط بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض و ذات العجز و ذلك باستقطاب الودائع من مصادر مختلفة و استخدامها في تمويل مختلف القطاعات.

المطلب الأول : مفهوم البنوك التجارية:

سأحاول في هذا المطلب التطرق إلى تعريف البنوك التجارية، أسس عملها و كذا مصادر و استخدامات أموال هذه البنوك.

أولاً: تعريف البنوك التجارية:

للبنوك التجارية عدة تعاريف نذكر منها:

يعرف البنك التجاري على أنه: "نوع من أنواع المؤسسات المالية المتمثل نشاطها في قبول الودائع و منح الائتمان، و بهذا المفهوم يعتبر البنك التجاري وسيطاً بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وبين أولئك الذين يحتاجون إلى تلك الأموال".¹

و عرفت أيضاً على أنها: "مكان لإلتقاء عرض النقود و الطلب عليها و ذلك بالاستناد إلى نظام الفائدة، حيث تعمل هذه البنوك كأوعية تتجمع فيها الأموال و من ثم تقوم بضحها الى الأفراد و المؤسسات، كما تقوم أيضاً بتقديم العديد من الخدمات البنكية".²

كما عرفت على أنها: "المؤسسات التي تقوم بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب أو الأجل المحددة و تزاول عمليات التمويل الداخلي و الخارجي و خدمته بما يحقق أهداف خطته التنموية و دعم الاقتصاد القومي

¹ إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 12.

² مريم سعيد رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية على المصارف الإسلامية نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، 2014-2015، ص 02.

و تباشر عمليات التنمية و الإدخار و الإستثمار المالي في الداخل و الخارج، بما في ذلك المساهمة في انشاء المشروعات و ما يستلزم من عمليات بنكية تجارية و مالية وفق الأوضاع التي يقرها البنك المركزي".¹

و على ضوء ما سبق فإن البنك التجاري هو نوع من المؤسسات المالية التي تقوم بقبول الودائع ومنح الائتمان، وتعمل كوسيط مالي بين الأفراد ذوي الأموال الفائضة والأفراد الذين يحتاجون إلى تلك الأموال. كما يعد البنك التجاري مكاناً للتلاقي بين العرض والطلب على النقود، وذلك من خلال تقديم الخدمات المصرفية وتقديم التمويل الداخلي والخارجي لدعم الاقتصاد القومي والتنمية.

و هناك عدة خصائص تتميز بها البنوك التجارية وهي كما يلي:²

- تعتمد البنوك التجارية فالأساس في مزاوله نشاطها على ما يودعه لديها العملاء من أموال، وليس على مواردها الذاتية ك رأس المال و غيره.
- أساس عمل البنوك التجارية هو المتاجرة بالنقود حيث تقبل الودائع من المتعاملين لديها بفائدة معينة ثم تعيد استثمارها على شكل قروض أو تسهيلات للغير بفائدة أعلى من الأولى.
- تشكل الودائع للبنوك مصدرا رئيسيا من مصادر أموالها، حيث تعتمد عليها أكثر مقارنة برأس مالها، و هذا ما يجعلها أكثر عرضة للمخاطر في عملياتها، مما يفرض عليها الحذر في إدارة هذه الأموال و الحرص على التوفيق بين متطلبات السيولة و الربحية عند توظيف أموالها.

ثانيا: أهداف البنوك التجارية:

تتمثل أهداف البنوك التجارية في:

- **السيولة:** تعني سهولة تحويل الأصول إلى نقود سائلة دون تعرض القيمة الأصلية للأصل لأي خسارة و بأقل جهد و أقل تكلفة و في أسرع وقت ممكن، و يقال أن الأصل الذي يتحول إلى نقد سائل بدون تكلفة أو مجهود و في أسرع وقت ممكن كامل السيولة، و العكس بالعكس.¹

¹عبد الغفار حنفي، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية ، مصر، 2000 ، ص 24.

² نيفين حسين، البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في الامارات، بدون دار النشر، الامارات العربية المتحدة، 2017 ، ص 07.

- **الربحية:** تسعى إدارة البنوك دائماً إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب البنك، فالمعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة، هو حجم الأرباح التي تحققها. وحتى يتمكن البنك من تحقيق الأرباح يجب أن تكون إيراداته أكبر من تكاليفه.
- **الأمان:** لا يمكن للبنوك التجارية أن تستوعب خسائر تزيد عن رأس المال الممتلك، أي خسائر من هذا النوع تعني التهام جزء من أموال المودعين، و بالتالي إفلاس البنك، لذلك تسعى البنوك التجارية بشدة الى توفير أكبر قدر ممكن من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة.²

المطلب الثاني: مبادئ العمل البنكي:

تستند البنوك التجارية على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تحكم نشاطها وتحدد طبيعة عملها، وهذه المبادئ هي:

أولاً: سلعية النقود:

يعتمد التعامل البنكي التجاري على تصور النقود كسلعة يتم تداولها، حيث تقوم البنوك التجارية بالشراء والبيع باستخدام النقود من خلال إصدار مجموعة من الأدوات المالية، والتي تتميز بأنها مرغوبة من قبل المقترضين بفضل أسعار الفائدة المنخفضة. بعد ذلك، تستثمر البنوك هذه الأموال في الأصول التي تعود بعوائد أعلى من سعر الفائدة المدفوع للمودعين، وهي الأصول التي يفضلها المقترضون.³

ثانياً: سعر الفائدة:

تعتبر الفائدة التي يدفعها البنك التجاري على الودائع التي يحصل عليها من القروض هي تكلفة أو مكافأة مقابل استخدام رأس المال. يُعْتَبَر هذا السعر أساسياً في وجهة نظر الاقتصاديين الرأسماليين عندما ينظرون

¹ محمد الفاتح محمود بشير المغربي، نقود و بنوك، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 80.

² نيفين حسين، مرجع سبق ذكره، ص 10.

³ مريم سعد رستم، مرجع سبق ذكره، ص 07.

إلى نظام البنوك. وتُعتبر أسعار الفائدة واحدة من آليات البنوك التجارية لتمويل النمو والتوسع، فزيادة سعر الفائدة ستؤدي إلى زيادة حجم الودائع، أي زيادة في التوفير، وبالتالي زيادة قدرة البنك على منح الائتمان.¹

ثالثاً: تجميع الودائع و المدخرات إستناداً إلى قاعدة الدائنية و المديونية:

تتمحور أساسيات عمل البنوك التجارية حول استقبالها للودائع المالية بأنواعها المختلفة، والتي يتم سحبها بالطلب أو بعد فترة محددة من الزمن ومن ثم، تستخدم البنوك هذه الودائع لمنح القروض وتوفير التسهيلات الائتمانية المختلفة

.ويُعتبر تقديم الائتمان واحدة من أهم وأكثر المهام حساسية للبنوك التجارية، يُراعى أن الأموال التي تُقدم كقروض ليست ملكاً للبنك نفسه، بل هي أموال المودعين. ولذلك، يقوم إدارة البنوك التجارية بوضع سياسات ائتمانية تهدف إلى ضمان استخدام الأموال المتاحة بطريقة فعّالة ومستدامة، مع تحقيق عائد مناسب.²

رابعاً: التنوع المالي:

تقوم البنوك التجارية بجمع الأموال من مجموعة متنوعة من المودعين، وتوفير فترات زمنية مختلفة لهؤلاء المودعين. ومن ثم، تقوم البنوك بإعادة توزيع هذه الودائع وتحويلها إلى قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للعملاء. تعمل البنوك على تنوع هذه العمليات بهدف التصدي لمخاطر الإقراض والاستثمار، من خلال تمويل مجموعة متنوعة من الأصول التي تحمل مستويات مختلفة من العائد والمخاطر. يُطلق على هذه العملية اسم التنوع المالي، حيث يساعد على توزيع احتمالات حدوث المخاطر والعوائد على عدة أصول مختلفة لتحقيق أقصى قدر ممكن من العائد المتوقع.³

المطلب الثالث: مصادر و استخدامات أموال البنوك التجارية:

تحصل البنوك التجارية على مواردها المالية من مصادر مختلفة، فتقوم البنوك باستخدام هذه الموارد لتحقيق أهدافها الاقتصادية، في هذا المطلب سأحاول التحدث عن مصادر أموال البنوك التجارية و استخداماتها.

¹ محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: أحكامها، مبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار الميسرة، عمان، 2008، ص 49.

² مريم سعد رستم، مرجع سبق ذكره، ص 07.

³ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية للبحوث والتدريب، جامعة المنصورة، جدة، 2004، ص 78.

أولاً: مصادر أموال البنوك التجارية:

يمكن التمييز بين مصدرين أساسيين لأموال البنوك التجارية كالتالي:

1. **الموارد الذاتية الداخلية:** هي تلك الموارد المالية التي يكون مصدرها داخلي و تشمل:

- أ. **رأس المال المدفوع:** يمثل قيمة الأسهم التي دفعها الأفراد مساهمة منهم في رأس مال البنك، و عادة لا يشكل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي موارد البنك.
- ب. **الإحتياطيات:** هي نسبة من الأرباح تضاف إلى رأس المال و تتميز نوعين من الإحتياطيات هما:

- **الإحتياطي القانوني:** هو نسبة من الأرباح السنوية تكون بشكل إلزامي بنص قانوني من قبل البنك المركزي.
- **الإحتياطي الخاص:** هو إحتياطي اختياري تشكله البنوك التجارية بغية تدعيم مركزها المالي.

ت. **الأرباح غير الموزعة:** عادة ما يترتب عن نشاط البنك أرباح في نهاية السنة لا تقوم بتوزيعها كلها بل جزء منها يبقى يضاف إلى رأس مال البنك.¹

2. **الموارد الخارجية:**

أ. **الودائع:** هي نسبة هامة من إجمالي موارد البنك، تكون على عدة أشكال و منها:

- **الودائع الجارية:** هي الودائع التي يتم سحبها بموجب صكوك و يحق لصاحبها أن يسحبها في أي وقت.
- **الودائع الإيداعية:** هي الودائع التي يتم التعامل بها من حيث السحب و الإيداع بموجب دفتر خاص، و تمنح البنوك فوائد محددة على هذا النوع من الودائع.

¹ عبد الله خبابة، الإقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013 ، ص 1.

• **الودائع الثابتة:** سميت بالثابتة لأنه عند إيداعها لدى البنك يتفق على موعد محدد لا يحق للزبون أن يسحب جزء منها أو معظمها إلا بعد مرور الفترة المتفق عليها، و تمنح البنوك عليها فوائد تفوق الفوائد على الودائع الادخارية.¹

ب. **القروض:** من مصادر أموال البنك التجاري نجد الاقتراض، و الذي يتم من مختلف المؤسسات خاصة البنك المركزي.²

ثانياً: استخدامات أموال البنوك التجارية:

بعد أن تتحصل البنوك التجارية على مواردها المالية من مصادر مختلفة، تقوم بتوزيعها على مختلف الاستخدامات، بناءً على عاملين أساسيين هما السيولة و الربحية و يمكن تقسيم البنوك التجارية إلى ثلاث مجموعات :

1. المجموعة الأولى: الهدف منها تحقيق السيولة فقط و تشمل:

أ. **النقديات الجاهزة لدى البنك:** هي النقود القانونية الموجودة لدى البنك باستمرار لمواجهة متطلباته اليومية.

ب. **الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي:** هي عبارة عن الإحتياطي النقدي القانوني الذي تشكله البنوك التجارية بشكل إلزامي.

2. المجموعة الثانية: و تكون سيولتها منخفضة كما يمكن أن تدر ربحاً و هي كما يلي:

أ. يمكن تحويلها الى سيولة بسهولة و دون أية مشقة تتمثل أساساً في حسابات لدى البنوك الأخرى و اصول تحت التحصيل.

ب. الأوراق المالية قصيرة الأجل خاصة التي تكون سيولتها قليلة، و أهمها سندات الخزينة التي تكون ذات سيولة عالية كونها مضمونة.

¹ سامر جلدة، البنوك التجارية، دار أسامة، عمان، 2009 ، ص 112.

² عبد الله خبابة، مرجع سبق ذكره، ص 170.

- ت. الأوراق التجارية المخصومة و تمثل قروض قصيرة الأجل لأنها عبارة عن أوراق تجارية قام بخصمها للمتعاملين مقابل عمولة.
- ث. القروض و السلفيات التي يقدمها البنك لتمويل رأس مال العامل في المشاريع الإقتصادية المختلفة، و تكون قصيرة الأجل غالباً.
3. المجموعة الثالثة: تكون سيولتها منخفضة جداً، بينما ربحيتها مرتفعة مقارنة بالأصول السابقة الذكر. على إعتبار أن هدفها الأساسي هو تحقيق الربح، و تشمل ما يلي:
- أ. القروض متوسطة و طويلة الأجل.
- ب. الأوراق المالية لأجل.
- ت. الإستثمارات الحقيقية (أصول مادية ثابتة).

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك الإسلامية:

نشأت البنوك الإسلامية في ظل الأزمات و الصعوبات، غير أنها استطاعت مواجهتها بحكم هويتها التي تميزها عن البنوك التجارية، فيما يلي سأطرق إلى مفهوم البنوك الإسلامية، أسس عملها و كذا مصادر و استخدامات أموالها.

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية:

في هذا المطلب سأقوم بتعريف البنوك الإسلامية و ذكر خصائصها و تبين أهدافها.

أولاً: تعريف البنوك الإسلامية:

يعرف البنك الإسلامي على أنه: " مؤسسة بنكية تقوم بجمع الأموال و توظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء المجتمع بأحكام التكافل الإسلامي و تحقيق عدالة التوزيع و وضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية " ¹.

¹ شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 11.

كما عرفته اتفاقية الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية على أنه: " مجموع البنوك و المؤسسات التي ينص قانون إنشائها و نظامها الأساسي بصراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، و على عدم التعامل بالفائدة أخذاً و عطاءً "1.

و تعرف على أنها: " مؤسسات نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع و توظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها و نموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية و بما يخدم شعوب الأمة و يعمل على تنمية اقتصاداتها "2.

و كذلك تعرف على أنها: " واسطة مالية تقوم بتجميع المدخرات و تخزينها، نظير حصة من الربح في قنوات المشاركة، الإستثمار بأسلوب محرر من الفائدة عن طريق أساليب المضاربة، المشاركة، المتاجرة، الإستثمار المباشر و تقديم كافة الخدمات المصرفية في إطار من الصيغ الشرعية نظير أجر، مما يضمن القسط للتنمية و الإستقرار "3.

و هي كذلك: " مؤسسات مالية تعمل في إطار إسلامي، تقوم بأداء الخدمات البنكية كما تباشر عمليات التمويل و الإستثمار في مجالات مختلفة وفق أحكام الشريعة الإسلامية، لغرس القيم و الأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات المالية و المساعدة في تحقيق التنمية الإجتماعية و الإقتصادية "4.

و في ضوء ما سبق، فالبنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في كل أنشطتها الإستثمارية و الخدمية من خلال دورها كوسيط مالي بين المدخرين و المستثمرين، و تقدم الخدمات البنكية في إطار العقود الشرعية و دون التعامل بالفائدة.

¹ عبد الناصر برائي أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 112.

² محمد عبد الله شاهين، دور البنوك الإسلامية في التنمية الإقتصادية، دار حميثرا للنشر والتوزيع، مصر، 2017، ص 238.

³ الطاهر قانلة، المصارف الإسلامية ودورها في رفع الكفاءة الإنتاجية -البنك الأردني الإسلامي نموذجاً-، دار الخليج، الأردن، 2018، ص 33.

⁴ محمد سحنون، الإقتصاد النقدي والمصرفي، بهاء الدين للنشر، الجزائر، 2003، ص 96.

ثانياً: خصائص البنوك الإسلامية:

ترتكز البنوك الإسلامية على قاعدة أساسية و هي القيام بمختلف المعاملات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية، و تنفرع خصائصها إلى ما يلي:

- **الإستثمار في المشاريع الحلال:** تتجلى طبيعة عمل البنك الإسلامي في توظيف رؤوس الأموال عن طريق الإستثمار المباشر أو إستثمار المشاركة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، و بذلك يخضع لضوابط النشاط الإقتصادي في الإقتصاد الإسلامي.¹
 - **إستبعاد الفوائد الربوية:** تتميز البنوك الإسلامية بإستبعاد جميع المعاملات غير الشرعية و خاصة نظام الفوائد الربوية لأن الإسلام حرم الربا بكل أشكاله و شدد العقاب عليه بقوله تعالى:
- " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ * فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ " (سورة البقرة 278 - 279).
- **خضوع المعاملات البنكية الإسلامية للرقابة الشرعية:** و ذلك للتأكد من مدى مطابقة أعمال المؤسسة المالية الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتاوى الصادرة و القرارات المعتمدة من جهة الفتوى.³
 - **ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:** تعطي البنوك الإسلامية الأولوية فيما تقوم به من عمليات للأنشطة و المشروعات النافعة التي يكون من ضمنها تحقيق مصالح المجتمع

¹ يحيى بوشنة وخيرة نواري، تقييم إستراتيجية التحول من البنوك التقليدية إلى المصارف الإسلامية من خلال الفروع الإسلامية- البنك السعودي الفرنسي نموذجاً-، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 5، العدد 2، جامعة مستغانم، الجزائر، 2020، ص 3.

² محمد الطاهر قادري وآخرون، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2014، ص 29.

³ عبدو عيشوش، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، جامعة باتنة، الجزائر، 2009، ص 12.

المسلم، فهي و إن كانت تسعى إلى تحقيق الربح إلا أنها لا تغفل الأبعاد التنموية و الاجتماعية للاقتصاد الإسلامي و ما يحقق لها و للمتعاملين معها بالرفع و الفائدة.¹

ثالثاً: أهداف البنوك الإسلامية:

إن البنوك الإسلامية بإعتبارها مؤسسة مالية إسلامية وجدت لتجسيد مبادئ و أهداف الفكر الإقتصادي الإسلامي، فمن الطبيعي أن تكون أهداف تلك البنوك نابعة و مشتقة من أهداف و مبادئ النظام الإسلامي،² دون إهمال الأهداف المالية و المتمثلة بالموائمة بين إعتبارات السيولة و الربحية و الأمان، بإعتبارها أهدافاً إستراتيجية تتوقف عليها حياة البنك من عدمه، و من أجل الديمومة و النمو المستمر و تطوير موقع البنك في السوق البنكية يستلزم الأمر تطوير و إبتكار خدمات و أوعية إستثمارية جديدة و طرق حديثة لأداء الخدمات و تطوير كفاءة و فعالية الجهاز الإداري.

و من ثم فإنه تم تقسيم أهداف البنوك الإسلامية إلى مجموعتين رئيسيتين تسعى إلى تحقيقهما بما لا يخالف الشريعة الإسلامية:³

• المجموعة الأولى: أهداف خاصة بتحقيق المنافع الإقتصادية:

خاصة بتحقيق المنفعة الذاتية للبنك و جوهر هذه المجموعة هو تحقيق الربحية في ضوء سيولة و مخاطر معقولة. و لكي تكون ربحية البنك مستقرة و في نمو مستمر حتى يتمكن من تحقيق أهدافه الكلية، ينبغي تنمية و تطوير موقعه النسبي في السوق البنكية من خلال تطوير و إبتكار خدمات و منتجات خدمية جديدة تتماشى و الظروف السائدة، و تطوير كفاءة جهازها الإداري بما يتناسب و طبيعتها المتميزة، و هذا النوع من الأهداف تشترك فيه كل البنوك الإسلامية.

¹ محمد عبد الحميد عبد الحي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، 2010، ص 7.

² محمد جال سليمان، الودائع الإستثمارية في البنوك الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مصر، 1996، ص 40.

³ صادق أحمد عبد الله عبد الغني، الإستثمار في المصارف الإسلامية - أسس وآليات التطبيق -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة و الإقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 1999، ص 18.

• المجموعة الثانية: أهداف خاصة بتحقيق المنافع الإجتماعية:

و هذه الأهداف يمكن للبنك تحقيقها من خلال سعيه لتحقيق الأهداف الذاتية، سواء تلك التي تتعلق بالمشاركة في تنفيذ خطط التنمية داخل البلد، أو توفير الحاجات الأساسية بحسب سلم الأولويات الإسلامية، أو المساهمة في تحقيق التكافل الإجتماعي، و هي أهداف لها مردود إيجابي على سمعة البنك و موقعه التنافسي.

المطلب الثاني: أسس عمل البنوك الإسلامية:

إن هدف البنوك الإسلامية في إنشائها لا يكمن في تحصيل الأموال، بل في خدمة المجتمع، وفق أسس متينة مستمدة من أحكام و توجيهات الشريعة الإسلامية. و تهدف هذه الأسس الى ضمان سلامة المجتمع الإسلامي و تقدمه في مختلف المجالات، لاسيما المجال الإقتصادي و من خلال ما نصت عليه القوانين و الأنظمة الإسلامية، فيمكننا تحديد الأسس التي تعتمد عليها في القيام بأعمالها فيما يلي:

أولاً: الإلتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية:

البنوك الإسلامية جزء من النظام الإقتصادي الإسلامي و لهذا تخضع للمبادئ و القيم الإسلامية و التي تقوم على أساس أن المال مال الله سبحانه و تعالى و أن الإنسان مستخلف فيه و سيحاسب عليه في الآخرة كما قال سبحانه و تعالى: "ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ءَ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ ۖ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ " (سورة الحديد 7)، و كذلك قوله تعالى: " قَالُوا أَوْدِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا ۗ قَالَ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ " (سورة الأعراف 129)، و يترتب على هذه القاعدة أن تتحرى البنوك الإسلامية التوجهات الدينية في جميع أعمالها، و لتفعيل هذه الخاصية تقوم البنوك الإسلامية بتعيين هيئات للرقابة الشرعية تتضمن نخبة من علماء الفقه و الإقتصاد الإسلامي و تعرض عليها جميع أعمالها، و تتولى مسؤولية مراقبة أعمالها لضمان توافيقها مع الشريعة الإسلامية.¹

¹أسامة محمد بدر وآخرون، مدى توافق معاملات البنوك الإسلامية مع قواعد الإقتصاد الإسلامي، مجلة الإقتصاد الإسلامي، المجلد 30، العدد 3، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2017، ص 170.

ثانياً: الإستثمار في المشاريع الشرعية:

تسعى البنوك الإسلامية للإستثمار في المشاريع الحلال التي تحقق النفع للمجتمع، و ذلك من خلال إعتادها لصيغ المشاركة العادلة، التي تقوم على التعاون بين صاحب المال و طالب التمويل في حالة الربح أو الخسارة، مما يجعل نشاطه مميزاً عن النظام التجاري الربوي الذي يسعى إلى تحقيق أعلى سعر فائدة ممكن دون الإهتمام بطبيعة المشاريع إن كانت نافعة أو ضارة للإنسان، فلا يجوز شرعاً تقديم أي تمويل لمشروع ينتج سلعاً أو خدمات محرمة، بمعنى أنه لا يجوز القرض لمعصية، أو مصنع للخمر أو أي أنشطة يحرمها الإسلام و تسبب ضرر للمجتمع. فهو تمويل بضوابط دينية شرعية مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية.¹

ثالثاً: إستبعاد التعامل بالربا أخذاً و عطاءً:

على عكس البنوك التجارية فإن البنوك الإسلامية تستند إلى القاعدة الإسلامية الخاصة بحرمة الربا و حرمة التعامل به و المتمثلة في قوله عز وجل: " وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا " (سورة البقرة 275)، وتعد القاعدة الأولى و الرئيسية للبنك الإسلامي و بخلافها يصبح هذا البنك كأى بنك تجاري آخر، ذلك ان البنوك الإسلامية تعد الفائدة ربا و الربا حرمة الإسلام و شدد في تحريمه و توعده متعامليه بحرب من الله و رسوله، و أية ذلك قوله تعالى: " فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ " (سورة البقرة 279)، و تعوض الفائدة بترتيبات تقاسم الربح و الخسارة.²

رابعاً: المشاركة في الأرباح و الخسائر:

الأساس الذي تقوم عليه البنوك الإسلامية هو المشاركة في الأرباح و الخسائر، تطبيقاً للقاعدة الشرعية " الغنم بالغرم " (الغنم يعني المكسب، و الغرم يعني الخسارة)، فعلاقة البنك مع المودعين تؤسس على أساس عقد

¹ حبيبة عبدلي وآخرون، الصيرفة الإسلامية في الجزائر 'واقع وتحديات'، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 7، العدد 2، جامعة خنشلة، الجزائر، 2020، ص 67،

² محمد قويدري و فاطمة الزهراء سبع، أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الإقتصاد، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 2، العدد 32، جامعة الجلفة، الجزائر، 2007، ص 222.

المضاربة الشرعي و حيث يتم توظيف الأموال إما مباشرة في مشروعات تملكها البنوك الإسلامية أو مشاركة الغير في مشروعات صناعية أو زراعية أو تجارية، و يتم إقتسام العائد بين المودعين و المستثمرين و البنك.¹

خامساً: تقاسم المخاطر:

يتقاسم الفرد و البنك المخاطر الكامنة في أي معاملة مالية، و الهدف من ذلك هو ضمان عدم تبني معدل محدد سلفاً كما في البنوك التجارية، حيث يتحمل صاحب المشروع جميع المخاطر بصرف النظر عن نتيجة المشروع، و في البنوك الإسلامية لا وجود لربح أو خسارة دائمين لنفس الشخص، و لكن دائماً هناك ربح أو خسارة.²

سادساً: عدم الإكتناز:

و من ثم تجاوز الأضرار الناجمة عن تعطيل المال و تجميده و المتعلقة بتجنب إلغاء منافع الإدخار الذي له دور كبير في المجتمع، و كذا تجنب حبس الأموال التي تؤدي إلى ندرتها في السوق، بالإضافة إلى عدم إلغاء حقوق الفقراء من هذه الأموال كالزكاة.

سابعاً: وجوب الإبتعاد عن معاملات الغرر:

ذلك أن الغرر* مبني على الإغراء و الخداع و الذي تسبب في: قبول الأفراد للمخاطر العالية و التي ستؤدي للهلاك بنسبة كبيرة بسبب إغرائهم بكم حجم الربح الذي سيكون مع قلة إحتماله و في منعه تجنب أكل أموال الغير بالباطل و كذا تجنب تدمير الثروات.³

¹سمير رمضان الشيخ، المصرفية الإسلامية الميلاد النشأة والتطور، ورقة تشغيلية، الشاملة الذهبية، مصر، 2011، ص 15.

²سمير الشاعر، المصارف الإسلامية من الفكرة إلى الإجتهد، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2011، ص 28.

* الغرر: هو " ما كان فيه إحتمال الخسارة أكبر من أو يساوي إحتمال الربح ولا تخرج المعاملة عن حيز الغرر إلا إذا كان الغالب عليها هو الربح." ³حنان درحمون، تقويم الدور الإجتماعي للمصارف الإسلامية- دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص مالية بنوك وتأمينات، جامعة سطيف، الجزائر، 2016-2017، ص 32.

المطلب الثالث: مصادر و استخدامات البنوك الإسلامية:

لا تختلف البنوك الإسلامية عن البنوك التجارية من حيث المصادر المالية المكونة لها، ذلك لأن جميع البنوك هي مؤسسات مالية مهمتها الأساسية هي جمع الودائع و جذب المدخرات، إلا أن الفارق النوعي بين البنوك الإسلامية و البنوك التجارية هو طريقة إستخدام و إستثمار أموال الودائع و المدخرات، و هذا ما سألبرزه في هذا المطلب.

أولاً: مصادر أموال البنوك الإسلامية:

و تتكون من مصدرين هما: المصادر الذاتية (الداخلية) و المصادر الخارجية:

1. المصادر الذاتية (الداخلية) لأموال البنك الإسلامي:

أ. رأس المال المدفوع:

يتمثل في ما يدفعه المساهمون من الأموال يتم إستخدامها أساساً في إعداد المشروع لمزاولة نشاطه، و من هنا فهو يعكس حجم النشاط المتوقع مزاولته، فضلاً عن تضائل أهميته بالمقارنة مع الموارد الأخرى للبنك، و يعرف البعض مساهمات المؤسسين أو الأسهم العادية في البنوك الإسلامية بأنها عبارة عن رأس المال الخاص الذي يبدأ به البنك نشاطه و يحتاج إلى المزيد من الأموال يمكنه إصدار أسهم جديدة، و بذلك تكون مساهمات المؤسسين المصدر الأساسي للبنك.¹

ب. الإحتياطيات:

هي مبالغ مالية تقطع بنسب معينة من صافي أرباح البنك الإسلامي بغرض تدعيم المركز المالي للبنك، و لذلك فإن هنالك أنواع من الإحتياطيات:²

¹ محمد بوجلال، البنوك الإسلامية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 54.

² حمزة فيشوش، مصادر وإستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 5، العدد 1، جامعة المسيلة، الجزائر، 2020، ص 115.

- **الإحتياطي القانوني:** هو عبارة عن نسبة معينة من الأرباح يفرضها القانون لتبقى داخل المؤسسة و لا توزع بأي شكل من الأشكال، و تبعاً لقانون الدولة التي يتواجد بها البنك الإسلامي فإن جزء من الأرباح سيحول إلى حساب الإحتياطي القانوني، و عادة ما ينص القانون التأسيسي للبنك على مقدار هذه النسبة.
- **الإحتياطي الإختياري:** هذا النوع من الإحتياطات لا يكون قانونياً (غير إجباري) و لا تعاقدي، بل يتم إقتراحه من مجلس الإدارة على الجمعية العامة للمساهمين عندما تكون هناك أرباح كافية تسمح بذلك.
- **إحتياطات أخرى:** إلى جانب هذه الإحتياطات تفرض القوانين و الأعراف المحاسبية على البنوك بصفة عامة، تكوين إحتياطي لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها، فتقوم بمخصصها لمواجهة أية خسائر قد تحدث فيما يتعلق بهذه الديون، كما تخصص أيضاً لمواجهة الخسائر التي قد تلحق بالبنك، و في هذه الحالة فهي تمثل غطاءً مالياً تعويضياً إذا كانت الخسارة أكبر من مقدار الإحتياطي الموجود (القانوني أو الإختياري).

ت. الأرباح المحتجزة:

إقتطاع نسبة معينة من أرباح المساهمين قبل توزيعها. والملاحظ أن موارد البنوك الإسلامية شبيهة بتلك الموجودة في البنوك التجارية، ولكنها تختلف عنها في نقاط جوهرية، أهمها أن تكون حلالاً و مبررة المصدر، حتى يكون نشاط البنك الإسلامي خالياً من كل شبهة منذ بداية نشاطه.¹

2. المصادر الخارجية لأموال البنك الإسلامي:

تعد المصدر الرئيس لأموال البنك الإسلامي والذي يعتمد عليه في توظيف الأموال الإستثمارية وفق مختلف الصيغ، وهي تتشابه من حيث الشكل مع البنوك التجارية، لكن الهدف يختلف، أهمها:¹

¹رقية بوحيدر ومولود لعراية، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات إتفاقية بازل 1، مجلة الإقتصاد الإسلامي، المجلد 23، العدد 2، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2010، ص8.

أ. **الودائع تحت الطلب (الودائع الجارية):** هي الأموال التي يضعها الأفراد والمؤسسات لدى البنوك الإسلامية، حيث تتعهد هذه الأخيرة بردها عند الطلب، و يفتح البنك الإسلامي لهذه الأموال حسابات جارية لإجراء مختلف العمليات عليها مثل عمليات السحب والتحويل، لقاء أجر أو عمولة يتلقاها البنك نظير إدارته لها، فهي لا تختلف عن نظيرتها في البنوك التجارية من خلال أنها لا تدُّر أي عائد.

ب. **الودائع الاستثمارية أو حسابات الاستثمار:** وهي الأموال التي يودعها أصحابها لدى البنوك الإسلامية بقصد الحصول على عائد نتيجة قيام البنك الإسلامي باستثمار تلك الأموال، وبذلك فإن هذا النوع من الودائع يخضع لقاعدة الشرعية (الغنم بالغرم) ولا يجوز لصاحب هذا النوع من الودائع السحب منها قبل انتهاء الأجل، إلا بإخطار مسبق، وإن كان قبل الأجل، فإن المودع سوف يخسر حقه بالمطالبة بالأرباح الناجمة عن استثمارها قبل انتهاء الأجل.

وهناك نوعان من الودائع الاستثمارية أو حسابات الاستثمار لدى البنوك الإسلامية، هما:²

- **حسابات الاستثمار العام:** وتسمى بالودائع الاستثمارية المطلقة أو العامة.
 - **حسابات الاستثمار المخصصة:** وتدعى بالودائع الاستثمارية المحددة، أو المقيدة.
- ت. **الودائع الإيداعية أو حسابات التوفير:** تجمع هذه الودائع بين خصائص الودائع تحت الطلب من حيث القدرة على السحب وبين الودائع الاستثمارية من حيث الحصول على عائد.
- ث. **موارد صناديق الزكاة والهبات والتبرعات:** التي يقطعها البنك من ناتج أعماله، ومن ناتج إستثمارات زبائنه، فضلاً عن الأفراد الآخرين من غير زبائن البنك.

ثانياً: استخدامات أموال البنوك الإسلامية:

تقدم البنوك الإسلامية العديد من الخدمات الاستثمارية والتمويلية، إلى جانب الخدمات البنكية.

¹ محمد محمود العرجوني، مرجع سبق ذكره، ص 186.

² أركان بدران صبر، المصارف الإسلامية وقدرتها على تجاوز الأزمة المالية العالمية لعام 2008 - مصرف دبي الإسلامي -، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 70، جامعة بغداد، العراق، 2013، ص 176.

1. الخدمات التمويلية:

تعتمد البنوك التجارية على أسلوب وحيد في تقديم تمويل للأفراد والمشروعات، ويركز على تقديم القروض مقابل فوائد ربوية محددة سلفاً، وبمراعاة الضمان والملاءة للمقترض من دون أعداد كبير بجدوى المشروع، أما البنوك الإسلامية فتقدم صيغ تمويل تراعي توزيع المخاطر، وتحرص على الإهتمام بجدوى المشروع وكفاءته، كضمان رئيسي ، ومن أهم الصيغ التمويلية التي تقدمها البنوك الإسلامية: المشاركة، المضاربة، بيع الأجل والمرابحة... إلى آخره. (قوس سيتم شرحها بشكل مفصل في المبحث التالي)

2. الخدمات المصرفية :

تقدم البنوك الإسلامية العديد من الخدمات البنكية التي تقدمها البنوك التجارية، وقد يختلف أسلوب و شروط تقديم تلك الخدمات بما يتلاءم مع قاعدة عدم التعامل بسعر الفائدة ، وأهم هذه الخدمات البنكية:¹

- فتح الحسابات الجارية وما يتعلق بها من إصدار تقادي الشيكات والبطاقات ... إلى آخره؛
- تحصيل الأوراق التجارية؛
- التحويلات الداخلية والخارجية؛
- بيع وشراء العملات الأجنبية؛
- عمليات الأوراق المالية (الأسهم دون السندات)؛
- تأجير الخزائن الحديدية.
- إصدار خطابات الضمان: تعهد نهائي يصدر من البنك الإسلامي بناءً على طلب أحد العملاء، يقبل البنك دفع مبلغ نقدي معين بمجرد الطلب من المستفيد خلال مدة محددة ودون توقف على شرط، ويحصل البنك الإسلامي على عمولة مقابل إصدار خطابات الضمان.
- فتح الاعتمادات المستندية: الإعتماد المستندي نوع من العقود يتم تعامل بها في أعمال التصدير والاستيراد ويتمثل في خطاب صادر من البنك الإسلامي بناءً على طلب مستورد لصالح مصدر يتعهد

¹ سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية، جمعية التراث، الجزائر، 2002، ص. 286.

فيه البنك بدفع أو قبول كمبيالة إذا ما قدمت مستندات الشحن لشروط الإعتماد، ويحصل البنك الإسلامي على عمولة مقابل قيامه بهذا العمل.

- بيع وشراء المعادن الثمينة.
- تقديم الإستشارات ودراسات الجدوى الإقتصادية.
- قبول الأمانة، إلى غير ذلك من الخدمات البنكية الجائزة شرعا.

ويحصل البنك الإسلامي على عائد مقابل أداء هذه الخدمات، وذلك من قبيل الأجر على الخدمات. من هذه الخدمات قد يكون محدداً من قبل البنك المركزي، وقد يكون غير محدد، و تقدم البنوك الإسلامية معظم الخدمات البنكية التي تقدمها البنوك التجارية باستثناء ما يتعارض منها مع القواعد الشرعية، على أن الأصل في المعاملات الحلال إلا ما يتعارض مع نص صريح في القرآن والسنة وإجماع الفقهاء على تحريمه.¹

3. الخدمات التكافلية الاجتماعية:

يتميز البنك الإسلامي بالخدمات الاجتماعية التكافلية وينفرد بها عن غيره من البنوك الأخرى، فهي تقوم بتقديم بعض الخدمات دون أن تحصل في مقابلها على أجر أو منفعة كمنح القروض الحسنة، وتقديم الإعانات المالية والعينية لمختلف المشروعات والمؤسسات ذات الطابع الاجتماعي، ودعم تمويل وتسيير الحملات الإنسانية ... إلى آخره.²

المبحث الثالث: واقع النوافذ الإسلامية في الجزائر:

في ظل التوجه العالمي في الفترة الأخيرة نحو المعاملات البنكية الإسلامية، أصبح لزاماً على البنوك الجزائرية مساندة هذا التطور من أجل تعبئة المدخرات المالية وإمتصاص الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية، ومن أجل تنويع مصادر الدخل الوطني، واستجابةً لرغبات شريحة واسعة من المجتمع الجزائري، الذي يفضل الخدمات البنكية الإسلامية. وبناءً على ذلك تم إصدار قوانين وتشريعات تهدف لتوسيع نشاط البنوك التجارية أمام العمل البنكي الإسلامي.

¹ حسين شحاتة، محاسبة المصارف الإسلامية، مكتبة التقوى، مصر، 2005، ص.54.

² محمد الطاهر الهاشمي، الخدمات المصرفية بالمصرف الإسلامي، محاضرات في الصيرفة الإسلامية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، ليبيا، 2016، ص.2.

المطلب الأول: الإطار القانوني للنوافذ الإسلامية في الجزائر:

عرف النظام البنكي الجزائري قفزة نوعية تجسدت في صدور النظام 18-02 الصادر بتاريخ 4 نوفمبر 2018، و الذي يتضمن قواعد ممارسة العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات البنكية، ثم صدور النظام 20-02.

أولاً: الصيرفة التشاركية في ظل النظام 18-02:

أ. قبل صدور نظام رقم 18-02: (النظام متعلق بقواعد ممارسة العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة التشاركية)¹ في الثامن جانفي أصدر المجلس الأعلى بيانه للأمة الجزائرية والذي تم الإعلان عنه بمقر المجلس حيث بين فيه البدائل التي طورتها البنوك الإسلامية لتعبئة المدخرات وتقديمها للمؤسسات والأسر وحتى الدولة كعون اقتصادي.

تضمن هذا الإعلان المقترح لمراجعة (أوتعديل) الأمر 11-03 يرى إنه في إطار تطوير منتجات مالية جديدة، وتنوع أدوات التمويل للمؤسسات والأفراد، ترغب العديد من بنوك الساحة منها البنوك العمومية في إدراج عملية مصرفية ومعاملات بنكية متماشية مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولكن كانت هذه النشاطات ممارسة في الوقت الراهن من طرف مؤسستين ينص قانونها الأساسي على إلزامها بأحكام الشريعة الإسلامية (بنك البركة الجزائري 1991-مصرف السلام 2008) فقد أصبح من المجدي أن تعمم إلى مؤسسات بنكية أخرى، لا سيما تلك التي تملك شبكة كبيرة فذلك من شأنه أن يرفع نسبة صيرفة المجتمع، لا سيما لدى المواطنين الذين يتخرجون في التعامل مع المنتجات البنكية التقليدية. والمبدأ الأساسي الذي يحكم هذه الصيرفة يتمثل في المشاركة المباشرة للبنك في المعاملات التجارية بصفته متعاملاً مباشراً مشاركاً في المخاطر التجارية والاستثمارية، كما جاء في الإعلان أن التعريف الأساسي للعمليات المصرفية كما تنص عليه المواد 67-68 من الأمر 11-03 (قانون النقد والقرض)

¹النظام رقم 02/18، المؤرخ في 4 نوفمبر 2018، المتعلق بقواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية، الجريدة الرسمية رقم 73، الصادرة في 09 ديسمبر 2018.

لا يأخذ بعين الإعتبار الطبيعة القانونية لنشاطات إستقطاب الأموال و التمويل المطابقة للشريعة الإسلامية، لذا يرى الإعلان ضرورة إضافة فقرات للمواد 67 و68 وكذا المادة 73.¹

ب. **صدور النظام 02-18**: يعتبر نظام رقم 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 الذي تضمنه العدد 73 من الجريدة الرسمية الصادر في 09 ديسمبر 2018 الذي يعد أول نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر، من خلال تحديد شروط الترخيص من طرف بنك الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية المعتمدة بممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والتي سميت بالصيرفة التشاركية، والحقيقة أن مصطلح الصيرفة التشاركية ما هو إلا مصطلح من المصطلحات البديلة التي أطلقت على ما يعرف بالبنوك الإسلامية.²

وقد عرفها كما يلي: "تعد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة التشاركية كل العمليات التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية التي تندرج ضمن فئة العمليات المذكورة في المواد من 66 إلى 69 من الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003، و المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، والمتمثلة في عملية تلقي الأموال وعمليات توظيف الأموال و عمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد وتخص هذه العمليات على الخصوص فئات المنتجات الآتية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإيجار، الإستصناع، السلم، وكذا الودائع في حسابات الاستثمار.³

ويستنتج من هذه المادة، من خلال تحديد هذه المنتجات بالضبط (حيث ذكر سبع منتجات لعمليات الصيرفة التشاركية) أنه لا يمكن للبنوك التي تقدم هذه الخدمات في الجزائر أن تقدم صيغ التمويل الإسلامية الأخرى، غير المذكورة في هذه المادة مثل صيغ التمويل الفلاحي: المزارعة، المساقاة و المغارسة.⁴

¹ أم الخير قوق، الإطار القانوني للمصارف الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 7، العدد 1، جامعة باتنة، الجزائر، 2020، ص 987-988.

² مولود محمول، الصيرفة التشاركية وتحديات البيئة الإجتماعية، مجلة المنتقى للبحوث والدراسات، المجلد 1، العدد 2، مخبر الفقه الحضاري ومقاصد التشريع، جامعة باتنة، 2020، ص 250.

³ النظام 02/18، مرجع سبق ذكره، ص 2.

⁴ توارى لعلاوي و خليل عبد القادر، مساهمة النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 2، جامعة المدية، الجزائر، 2021، ص 30.

كما لم يشر هذا التنظيم إلى ضرورة وجود مراقب شرعي لشباك الصيرفة التشاركية أو هيئة رقابة شرعية تتابع وترافق عمل النوافذ الإسلامية قبل وبعد وأثناء تقديم الخدمة، ولا يقتصر عملها فقط على المطابقة الشرعية للمنتجات الإسلامية المقدمة.

إن النظام 02-18 لم يجد طريقه للتطبيق لعدة إعتبارات أهمها التغييرات السياسية التي حصلت وأدت إلى إجراء إنتخابات رئاسية نهاية عام 2019، قبل أن يدخل الإقتصاد العالمي في صراع مع وباء كورونا المستجد و الذيرافقه إنخفاض كبير في أسعار النفط، وما صاحبه من آثار في الجانب الإقتصادي للبلاد، غير أن ذلك كله لم يمنع من إصدار النظام 02-20 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.¹

ثانيا: الصيرفة الإسلامية في ظل نظام 02-20:

أصدر بنك الجزائر النظام 02-20 المؤرخ في 24 مارس 2020 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ويشكل هذا الأخير تنظيماً قانونياً للعمليات المالية الإسلامية، ويدور حول قاعدة كلية هي منح منتجات لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد "ربا"، و مراعية لأحكام الشريعة الإسلامية، وللوقوف على عمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر تأتي هذه الدراسة لتبيين مفهومها وشروط ممارستها من خلال تنظيمها القانوني، و لرصد أهم عمليات الصيرفة الإسلامية، لاسيما: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإيجار، الإستصناع، السلم، حسابات الودائع، والودائع في حسابات الاستثمار.

ألغى النظام 02-20، الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، جميع أحكام النظام 02-18 السالف الذكر، وتضمن النظام 20- تعريف العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في المادة 02-20 منه، حيث جاء فيها ما يلي: " في مفهوم هذا النظام تعد العملية البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد للفوائد، كما يجب على هذه العمليات أن تكون مطابقة للأحكام المشار إليها في المواد من 66 إلى 69 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم " .

¹ عبد الكريم أحمد قندوز وسفيان حمده قعلول، الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي: الواقع والتحديات والأفاق، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، العدد 01، صندوق النقد العربي، 2020، ص3.

ومما يجب الإشارة إليه أن النظام 02-20 قد حصر منتجات الصيرفة الإسلامية، والذي ذكرها على سبيل المثال كما فعل النظام 02-18 الملغى، حيث جاءت صياغة المادة 04 من النظام 02-20، كما يلي: " تخص العملية البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية المنتجات الأتية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الإستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الإستثمار¹ ."

من العرض السابق يمكن القول أن النظام 02-20 قد تضمن الإشارة كذلك إلى نوافذ الصيرفة الإسلامية التي تنشأ ضمن البنوك أو المؤسسات المالية. وتكلف حصرياً يا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية.

من خلال إجراء مقارنة بين النظام 02-18 والنظام 02-20 نلاحظ أن هذا الأخير لم يختلف كثيراً عن سابقه، فقط أزال بعض الغموض الذي كان يحيط بالنظام السابق. حيث إستبدل مصطلح الصيرفة التشاركية بالصيرفة الإسلامية في حين أن المفهوم لم يتغير، فيقصد بكليهما كما ورد في النظامين العمليات التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية والتي تندرج ضمن العمليات المذكورة في المواد من 66 إلى 69 من الأمر 03-11، والتي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد للفوائد.²

أما فيما يتعلق بشروط ممارسة هذا النوع من الصيرفة فقد كانت نفسها مع تعديل بسيط يتعلق بتحديد الهيئة المؤهلة قانونياً لتقديم شهادة مطابقة المنتجات لأحكام الشريعة الإسلامية وهي كما أشار إليها النظام في المادة 16 منه الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، كما عوض مصطلح النوافذ التشاركية بالنوافذ الإسلامية لكن دائماً المفهوم باقي نفسه لم يتغير، عدا عن ذلك، يمكن القول أن بقية أحكام النظامين كانت متطابقة.

وفيما يلي جدول يوضح أهم النظم القانونية التي كان ضمن تدرج ظهور التعاملات المالية الإسلامية في الجزائر:

¹ النظام 02/20، المؤرخ في 15 مارس 2020، المتعلق بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية رقم 16، الصادرة في 24 مارس 2020، ص32.

² حنان مهداوي، الصيرفة الإسلامية في الجزائر من منظور قانوني، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 5، العدد 2، جامعة سطيف 2، الجزائر، 2021، ص 151.

الجدول رقم (1): أهم النظم القانونية و المنظمة للتعاملات المالية الإسلامية في الجزائر:

القانون	المحتوى
القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 يتعلق بالنقد والقرض. ج.ررقم 16 الصادرة بتاريخ 23 رمضان 1410.	تنظيم السوق النقدي و المالي بالجزائر و في بابه الثالث الذي تضمن الترخيص و الإعتماد و في مجموع مواد المنظمة للبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية التي تريد فتح فروعها بالجزائر و على هذا الأساس: - يعتبر بنك البركة الذي تأسس في عام 1991 كأول بنك إسلامي، وذلك وفق الترخيص الممنوح له من طرف بنك الجزائر. - مصرف السلام الذي تأسس في سبتمبر 2008 وهو ثاني بنك بمعاملات تتوافق مع الشريعة الإسلامية.
الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 يتعلق بقانون النقد و القرض المتمم و المعدل.	يتضمن في مواد 66-69 تنظيم كيفية التعامل من خلال العمليات البنكية التي تقوم بها البنوك و المؤسسات المالية مع الزبائن، و كذا في المادة 73 أين يوضح شروط خضوع أموال الجمهور المودعة في البنوك و المؤسسات المالية.
النظام رقم 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018. ج.ررقم 73 الصادرة بتاريخ 09 ديسمبر 2018.	المتضمن قواعد ممارسة العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المؤسسات المالية، و توضيح عمليات التمويل و الإستثمار و المنتجات التشاركية، و الذي يعني بفتح شبك المالية التشاركية و الذي يعتبر كخطوة جيدة لتأطير المالية الإسلامية و بالتالي تحسين المنظومة البنكية الجزائرية.

القانون رقم 02-20 المؤرخ في مارس 2020. ج.ر رقم 16 الصادرة في 24 مارس 2020.	يهدف هذا النظام إلى تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، القواعد المطبقة عليها، شروط ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، و كذا شروط الترخيص المعتمدة من طرف بنك الجزائر.
--	--

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر المتوفر على: <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/>الرئيسية/
تاريخ الاطلاع 2023/05/20

المطلب الثاني: شروط فتح النوافذ الإسلامية و أهم البنوك المعتمدة في الجزائر:

يقتضي فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية توفر شروط، تم تعدادها في النظام 02-20، كما أن العديد من البنوك الجزائرية فتحت نوافذ، وهذا ما سأوضحه في هذا المطلب.

أولاً: شروط فتح النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية:

وضع بنك الجزائر من خلال النظام 02-20 المتعلق بالصيرفة الإسلامية، شروط محددة على البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب بتقديم منتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية كالتالي:¹

- يجب على البنوك و المؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية أن تحوز على وجه الخصوص، على نسب إحترازية مطابقة للمعايير التنظيمية وأن تمتثل بصرامة للشروط المتعلقة بإعداد وأجال إرسال التقارير التنظيمية.
- يجب التقييد بمنتجات الصيرفة الإسلامية المذكورة والمحددة وفق المادة 04 وهي: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإيجار، السلم، الإستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الإستثمار، كما أدرج النظام تعريف مفصل لكل المنتجات السابقة.
- ضرورة الحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر من أجل تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية المذكورة سابقا.

¹النظام 02-20، مرجع سبق ذكره، ص 4-5.

- يجب على البنك أو المؤسسة المالية أن يحصل على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة، تسلم له من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- يتعين على البنك أو المؤسسة المالية إنشاء هيئة الرقابة الشرعية، تكون هذه الهيئة من ثلاثة أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة، تكمن مهام هيئة الرقابة الشرعية على وجه الخصوص و في إطار مطابقة المنتجات للشريعة، في رقابة نشاطات البنك والمؤسسات المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.
- يجب أن يتكون ملف طلب الترخيص المسبق من الوثائق التالية:
 - شهادة المطابقة لأحكام الشريعة مسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
 - بطاقة وصفية للمنتج.
 - رأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية.
- يجب أن يكون شبك الصيرفة الإسلامية مستقلاً مالياً عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية.
- يجب الفصل بين المحاسبة الخاصة بشباك الصيرفة الإسلامية والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، ويجب أن يسمح هذا الفصل، على وجه الخصوص بإعداد جميع البيانات المالية المخصصة حصرياً لنشاط نافذة الصيرفة الإسلامية، يجب أن تكون حسابات زبائن نافذة الصيرفة الإسلامية مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن.
- يجب تخصيص هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين حصرياً لضمان إستقلالية نافذة الصيرفة الإسلامية.
- يجب إعلام الزبائن بجدول التسعيرات و الشروط الدنيا والقصى التي تطبق عليهم، كما يجب إعلام المودعين خاصة أصحاب حسابات الإستثمار حول الخصائص ذات الصلة بطبيعة حساباتهم.
- يجب أن تخضع ودائع الأموال المتلقاة من طرف نافذة الصيرفة الإسلامية لأحكام المواد 66 إلى 69 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003، المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، بإستثناء الودائع في حسابات الإستثمار التي تخضع لموافقة مكتوبة من طرف الزبون.

وعلى العموم فإن شروط فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية تنحصر في متطلبات قانونية، شرعية وإدارية، تم تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): شروط فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية الجزائرية:

<ul style="list-style-type: none"> - صدور قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للبنك التجاري يتضمن الموافقة على فتح نافذة إسلامية ومن ثم مناقشة التعديلات الأساسية في عقد التأسيس. - الحصول على موافقة البنك المركزي بعد وضع شروط ينبغي الالتزام بها. - تكليف إدارة الشؤون القانونية بدراسة الجوانب القانونية لعمل التحول، الآثار القانونية المترتبة و العقوبات القانونية المحتملة. 	<p>قانونية</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تعيين هيئة فتوى و رقابة شرعية متخصصة تشرف على تنفيذ فتح النافذة الإسلامية. - تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية. - إلغاء المعاملات المخالفة للشرعية في جميع صورها وأشكالها. - الفصل بين الموارد المالية المشروعة وغير المشروعة. 	<p>شرعية</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تعديل عقد البنك والنظام الأساسي ليكون مشروعاً. - تعيين لجنة لإدارة عملية التحول. - التهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة عمل البنك الإسلامي. - تأهيل العاملين بتصميم برامج تدريبية متخصصة في العقود الشرعية، وصيغ التمويل الإسلامي، معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. 	<p>إدارية</p>

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- مدى صالح مفتاح، فريدة معارفي، ضوابط شرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية دور اللجنة الإستشارية في بنك بومبيتر التجاري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 35، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014، ص 153-154.
- عبد الحميد محمود البعلي، تحول المؤسسات التقليدية إلى الالتزام بالشرعية، دار الراوي، السعودية، 2000، ص 12.

ثانياً: أهم البنوك الجزائرية المعتمدة للنوافذ الإسلامية:

النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية هي هيكل ضمن بنك تجاري مكلف بتقديم خدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، ففي الجزائر تم فتح النوافذ الإسلامية في ثلاث بنوك خاصة و هي بنك الخليج (AGB) (2009)، بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر (2016) (HOUSING BANK) و تراست بنك الجزائر (TRUST BANK) (2018) وبعد صدور نظام 20-02 في 2020/03/24 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، قام البنك الوطني الجزائري (BNA) يوم 2020/08/04 بإطلاق نافذة للصيرفة الإسلامية، بعد أن استوفى جميع الشروط والمتطلبات المذكورة في النظام السالف الذكر، لتكون بذلك أول نافذة إسلامية في بنك عمومي تقدم تسعة منتجات موافقة للشريعة الإسلامية، إلا أن حصة البنوك الإسلامية في السوق البنكية الجزائرية محدودة وهامشية في مقابل سيطرة البنوك التجارية بحصة قدرها 87%¹.

وبحلول سنة 2022، إرتفع عدد نوافذ الصيرفة الإسلامية موزعاً بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة، وفيما يلي جدول يوضح البنوك المعتمدة للنوافذ الإسلامية في الجزائر.

الجدول رقم (3): أهم البنوك المعتمدة للنوافذ الإسلامية في الجزائر و بعض البيانات المتعلقة بها:

إسم البنك	البلد الأصلي وطبيعة الملكية	عدد الوكالات (2019-2021)	حصة السوق (أكتوبر 2018)	عدد نوافذ الصيرفة الإسلامية المفتوحة
بنك الجزائر الخارجي	بنك عمومي	216	البنوك العمومية	فتح 44 شباك بنهاية 2022
البنك الوطني الجزائري	بنك عمومي	218	تمثل 87%	فتح أكثر من 50 شباك

¹ تقرير بنك الجزائر، تطور الصيرفة البديلة في الجزائر، تدخل السيد محافظ بنك الجزائر، اليوم البرلماني 4 أفريل 2018.

فتح أكثر من 100 شباك	من حصة السوق المصرفي	150	بنك عمومي	القرض الشعبي الجزائري
فتح 58 شباك		327	بنك عمومي	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
50 شباك بنهاية 2022		160	بنك عمومي	بنك التنمية المحلية
فتح 40 شباك		218	بنك عمومي	الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط
محاولة إطلاق منتجات إسلامية منذ 2014	الحصة السوقية الإجمالية للبنوك الإسلامية تمثل 13% من إجمالي السوق المصرفي الجزائري	71	بنك فرنسي	بي ان بي -الجزائر-
فتح شبابيك إسلامية		35	كويتي جزائري	تروست بنك -الجزائر-
فتح شباك منذ 2015		07	أردني جزائري	هاوسينغ بنك - الجزائر-
منتجات إسلامية منذ 2017، فتح شباك		61	كويتي جزائري	بنك الخليج-الجزائر-
بنك إسلامي		32	بحريني جزائري	بنك البركة الجزائري
بنك إسلامي		18	الإمارات	بنك السلام -الجزائر-
فتح 320 شباك		100	1513	6 بنوك عمومية 6 بنوك أجنبية

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- دحاك عبد النور، إشكالية إنشاء شبانك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: بين الوضعية البنكية والمعايير الشرعية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 28، جامعة شلف، الجزائر، 2022، ص 202
- فيصل م، البنك الجزائري الخارجي فتح شبانك جديدين للصيرفة الإسلامية النهار ONLINE، شوهد يوم 20/05/2023، 18:30، https://www.ennaharonline.com/البنك_الجزائري_الخارجي_فتح_شبانك_جديد

المطلب الثالث: خدمات و منتجات النوافذ الإسلامية الجزائرية:

تقدم النوافذ الإسلامية مختلف الخدمات والمنتجات البنكية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، إذ يقوم البنك الرئيسي في معظم الأحيان بتعيين أحد العملاء الذين لديهم إهتمام و خبرة في مجال العمل البنكي لكي يعمل كمراقب شرعي على أعمال النوافذ الإسلامية التابعة له، و قد تقوم بعض النوافذ الإسلامية بتعيين هيئة رقابة شرعية مسؤوليتها التثبت من شرعية الخدمات المقدمة ومنتجات التمويل والإستثمار التي تقوم بها.¹ وبناءً على النظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، أين حدد العمليات التي تقدمها نوافذ الصيرفة الإسلامية كالآتي:

أولاً: المرابحة:

- هي عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية ببيع لزبون سلعة معلومة، سواء كانت منقولة أو غير منقولة يملكها البنك أو المؤسسة المالية، بتكلفة إقتنائها مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقاً، ووفقاً لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين.²
- ويطلق عليها أيضاً "بيع المرابحة للأمر بالشراء"³ تطبقها النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التجارية على نطاق واسع للأسباب التالية:⁴
- عقد المرابحة أقل مخاطرة من عقود البيع الأخرى كالسلم والإستصناع مثلاً لحاجة هذين العقدين إلى تنفيذ وتسليم البيع.

¹فهد الشريف، مرجع سبق ذكره، ص15.

²النظام 20-02، مرجع سبق ذكره، ص 33.

³محمد بن عبد هلال الشباني، وفتات متأنية مع عمليات التمويل في البنوك الإسلامية، مجلة البيان، العدد 19، 1995، ص6.

⁴حسني عبد العزيز يحيى، الصيغ الإسلامية للإستثمار في رأس المال العامل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2009، ص49.

- إمكانية تطبيق عقود التوثيق على معاملات المربحة كالرهن والكفالة لضمان تحصيل الدين من المشتري في حالة عدم السداد.
- إمكانية استخدام هذه العقد لتلبية حاجات الأنشطة الإقتصادية والحاجات الإستهلاكية للأفراد.
- عقد المربحة أقل تكلفة من حيث سهولة التنفيذ، و قلة الحاجة إلى خبرات متخصصة للمتابعة والتنفيذ قياساً على العقود الأخرى.

ثانياً: المشاركة:

هي عقد بين بنك أو مؤسسة مالية وواحد أو عدة أطراف، بهدف المشاركة في رأس مال مؤسسة أو في مشروع أو في عمليات تجارية من أجل تحقيق أرباح.¹ كما عرفها أهل الاختصاص أيضاً على أنها إتفاق بين إثنين أو أكثر على خلط ماليهما أو عمليهما والتزامهما في الذمة بقصد الإسترباح، وتطبق في البنوك الإسلامية وفروعها والنوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التجارية باعتبارها شركة عقد.²

وهناك عدة تعاريف أخرى، إلا أنني إقتصر على هذا التعريف كونه شاملاً ومختصراً، ويعتبر التمويل بالمشاركة أهم الأساليب التمويلية التي تستخدمها النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التجارية، حيث يقدم البنك التمويل الذي يطلبه العميل دون أن تتقاضى النافذة الإسلامية فائدة محددة مسبقاً، إن ما تتشارك في الناتج المحتمل.

ثالثاً: المضاربة:

هي يقدم بموجبه بنك أو مؤسسة مالية، المسمى " مقرض الأموال " رأس المال لل لازم للمقاول، الذي يقدم عمله في مشروع من أجل تحقيق أرباح.³

رابعاً: الإجارة:

هي عقد إيجار يضع من خلاله البنك أو المؤسسة المالية، المسمى "المؤجر" تحت تصرف الزبون المسمى "المستأجر"، وعلى أساس الإيجار سلعة منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية لفترة محددة، مقابل تسديد إيجار يتم تحديده في العقد، وبإنتهاء فترة التأجير ينتهي العقد بأحد الحالات الثلاث:

¹النظام 02-20، مرجع سبق ذكره، ص 34.

²حمد فاروق الشيخ، المفيد في عمليات البنوك الإسلامية، منشورات بنك البحرين الإسلامي، البحرين، 2010، ص 7.

³النظام 02-20، مرجع سبق ذكره، ص 34.

- اقتناء الأصول المؤجرة.

- إعادة تأجير بعقد جديد، وشروط جديدة.

- إعادة الأصول المؤجرة إلى صاحبها (نافذة إسلامية مثلاً).

هناك نوعان شائعتنطبقهما النوافذ الإسلامية:

• **الإجارة التشغيلية:** وتعني أن يتم شراء أصل من الأصول الثابتة مثل المباني والأراضي والآلات

والمعدات بهدف تأجيرها للغير لتشغيلها والانتفاع بها لمدة محددة و بإيجار متفق عليه.¹

• **الإجارة التمليلية:** أو المنتهية بالتمليك وهي الصيغة السائدة في النوافذ الإسلامية، هي إجارة عادية إلا

أنه يتم تملك المستأجر الأصول المؤجرة في نهاية فترة التأجير، وهو تملك بدون مقابل (التأجير

التمويلي) وذلك لأن البنك قد إستوفى ثمن الأصل من خلال أقساط التأجيل التي كان قد تحصل

عليها أثناء فترة التأجير.

خامساً: السلم:

هو عقد يقوم من خلاله البنك أو المؤسسة المالية الذي يقوم بدور المشتري بشراء سلعة التي تسلم له أجلاً من

طرف زبونه مقابل الدفع الفوري والنقدي.

بيع شيء موصوف في الذمة إلى أجل معلوم، بثمن معجل. أو أنه عقد على موصوف في الذمة، ويجوز أن

يكون الثمن نقوداً أو غيرها.²

ويعتبر مصدراً مهماً من مصادر أو وسائل التمويل الإسلامي التي تعتمد النوافذ الإسلامية، خاصة فيما

يتعلق بالمنتجات الزراعية كسواء الثمار ودفع ثمنها للمزارع قبل نضجها، ومع ذلك فإنه يثير الكثير من

المشاكل في التطبيق.³

¹ محمد محمود العلجوني، مرجع سبق ذكره، ص 261.

² علي محي الدين علي القره داغي، بحوث في الإقتصاد الإسلامي، ط 02، دار البشائر الإسلامية، لبنان، 2006، ص 3.

³ أحمد خلف حسين الدخيل، مرجع سبق ذكره، ص 80.

سادساً: الاستصناع:

هو عقد يتعهد بمقتضاه البنك أو المؤسسة المالية بتسليم سلعة إلى زبونه صاحب الأمر، أو بشراء لدى مصنع سلعة ستصنع وفقاً لخصائص محددة ومتفق عليها بين الأطراف بسعر ثابت، وفقاً لكيفيات تسديد متفق عليه مسبقاً بين الطرفين.

يتمثل أسلوب الإستصناع في قيام النافذة الإسلامية بتمويل مشروع معين تمويلاً كاملاً عن طريق التعاقد مع المستصنع (طالب الصنعة) على تسليمه المشروع كاملاً بمبلغ محدد وبمواصفات محددة وفي تاريخ معين، ومن ثم تقوم النافذة الإسلامية بالتعاقد مع مقاول أو أكثر لتنفيذ المشروع حسب المواصفات المحددة. ويمثل الفرق بين ما تدفعه النافذة الإسلامية للمقاول وبينما يسجله على حساب المستصنع الربح الذي يؤول للنافذة الإسلامية.¹

سابعاً: حسابات الودائع:

هي حسابات تحتوي على أموال يتم إيداعها في بنك من طرف أفراد أو كيانات، مع الالتزام بإعادة هذه الأموال أو ما يعادلها إلى المودع أو إلى شخص آخر معين عند الطلب، أو حسب شروط متفق عليها مسبقاً. **ثامناً: الودائع في حسابات الاستثمار:**

هي توظيفات لأجل تترك تحت تصرف البنك من طرف المودع، لغرض استثمارها في تمويل إسلامية وتحقيق أرباح.²

¹ حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية-مدخل حديث، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص2.

² النظام 20-02، مرجع سبق ذكره، ص34.

من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل تبين لي أن البنوك التجارية من أهم المؤسسات المالية الوسيطة و من أهم ركائز النظام الإقتصادي، و لذلك فهي تسعى إلى تحقيق أهدافها و هي الربحية و الأمان والسيولة التي تحقق التنمية الإقتصادية. أما البنوك الإسلامية فهي مؤسسات بنكية تقدم جميع خدماتها وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.

كما تبين لي أن النوافذ الإسلامية نوع من أنواع الإنتقال إلى المعاملات البنكية الإسلامية في البنوك التجارية. فهي إدارات مستقلة داخل البنوك التجارية تنفذ جميع العمليات البنكية وفقاً لنظم الشريعة الإسلامية. و لأن الإتجاه العالمي نحو البنوك الإسلامية و القيام بعمليات الصيرفة الإسلامية أصبح واسعاً، كان على الجزائر فقط مواكبة هذا التطور و إدخال المعاملات الإسلامية لتوسيع نشاط البنوك الإسلامية، حيث أصدرت الجزائر قوانين و تشريعات تهدف إلى توسيع و تنظيم النشاط البنكي الإسلامي.

**الفصل الثاني: دراسة حالة النوافذ الإسلامية
بالبنك الوطني الجزائري - وكالة الأغواط-**

تمهيد:

سأتطرق في هذا الفصل إلى كيفية تطبيق صيغ التمويل الإسلامي من خلال إحدى الصيغ المطبقة بالبنك محل الدراسة، وذلك كدراسة تطبيقية لنرى مدى تركيز أو تنوع أنشطة المصارف الإسلامية في استخدام هذه الصيغ، وقد اخترنا لهذه الدراسة كنموذج البنك الوطني الجزائري BNA -وكالة الأغواط-، بحيث يعتبر البنك الوطني الجزائري BNA من أهم البنوك في الجزائر التي تقدم خدمات مصرفية تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال نوافذه للصيرفة الإسلامية، وسأحاول في هذا الفصل التطبيقي توضيح أهم العناصر التي سبق ذكرها في الجانب النظري بدراسة كاملة ونموذج تطبيقي لإتفاقية المرابحة العقارية بالبنك الوطني الجزائري BNA -وكالة الأغواط-.

و مما سبق سوف أتطرق في هاته الدراسة إلى نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري BNA -وكالة الأغواط-، وذلك من خلال هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري BNA ؛
- المبحث الثاني: صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في البنك الوطني الجزائري BNA -وكالة الأغواط- ؛
- المبحث الثالث: إتفاقية المرابحة العقارية بالبنك الوطني الجزائري BNA -وكالة الأغواط-.

المبحث الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري BNA:1

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم البنوك على المستوى الوطني لما له من أهمية اقتصادية واجتماعية، و هو يعتبر حسب القانون التجاري شخص معنوي يقوم بعملية خاصة بجمع رؤوس الأموال من الأشخاص وكذلك يضع تحت تصرف الزبائن وسائل الدفع وتسييرها ويمكن تقديم البنك الوطني الجزائري من خلال التطرق إلى بعض المعلومات المتعلقة بنشأته وتعريفه ثم سنتناول -وكالة الأغواط 301- بالدراسة والهيكل التنظيمي لها ثم الوظائف و الأهداف.

المطلب الأول: نشأة وتأسيس البنك الوطني الجزائري BNA:

سوف أتطرق في محتوى هذا المطلب بين التعريف بالبنك الوطني الجزائري بالإضافة إلى تأسيسه وهيكله التنظيمي.

أولاً: التعريف بالبنك الوطني الجزائري:

يمكن القول أن البنك الوطني الجزائري يعتبر من بين أهم المصارف للقطاع العام الجزائري، وهو أول مصرف تأسس في تاريخ النظام المصرفي بعد تأميم القطاع المصرفي سنة 1966 لكي يحل محل المصارف الفرنسية، فكان تأسيس المصرف توسيع لدائرة النظام المصرفي الجزائري بعد خروج الإستعمار الفرنسي من الجزائر بحيث تخصص هذا المصرف في قطاع الصناعة والنقل بإستثناء القطاع البحري وكذا مجال التجارة والتوزيع، يحتل البنك الوطني الجزائري مكانة معتبرة الجهاز المصرفي الجزائري بإحتوئه على وظائف وخدمات وأنشطة متنوعة تساهم في تطوير وتنمية الإقتصاد الوطني. إذ يبرز البنك الوطني الجزائري كبنكٍ جوارى بامتياز بـ 227 وكالة، تشرف عليها 21 مديرية جهوية للاستغلال، منتشرة عبر كافة التراب الوطني، من بينها -وكالة الأغواط -301. كما يعد أحد أكثر البنوك الفاعلة في الساحة المصرفية، مع أكثر من 2.5 مليون زبون من الأفراد، المهنيين والمؤسسات الناشطة بمختلف أحجامها.

¹ الموقع الرسمي للبنك المتوفر على: <https://www.bna.dz/ar/التعريف-بالبنك/> ، تاريخ الزيارة: 2023/06/22 ، 10:00.

ثانيا: نشأة وتأسيس البنك الوطني الجزائري:

تأسس البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم 178/66 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية ليقوم بمهام البنوك الأجنبية التالية:

- القرض الصناعي و التجاري CIC ؛
- بنك باريس و الدول الهولندية BPPB ؛
- البنك الوطني للصناعة و التجارة بالجزائر BNCIA ؛
- القرض الجزائري التونسي CFAT.

على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال 20 مليون دينار جزائري، إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم الشركة الوطنية من خلال المادة السابعة سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5% ويمكن أيضاً أن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله.

وتم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك. بحلول عام 1970م، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة، حسب القانون الأساسي، فإن جميع البنوك تسير من قبل رئيس مدير عام ومجلس الإدارة من مختلف الوزارات ويعمل كبنك ودائع قصيرة وطويلة الأجل و تمويل مختلف حاجيات الإستغلال والإستثمارات لجميع الأعوان الإقتصاديين ولجميع القطاعات الإقتصادية كالصناعة والزراعة...إلخ.

كما أنه من الممكن أن تقوم بالآتي:

- إعطاء ضمانات في مجال الصفقات العموميات ؛
- تمويل التجارة الخارجية ؛
- قبول الودائع بكل أشكالها ؛
- إعطاء قروض و تسبيقات بدون ضمانات ؛
- العمل كمراسل للبنوك الخارجية ؛
- خصم وشراء أو أخذ في محفظة كل الأوراق التجارية، وكل منتجات الخزينة العمومية...إلخ. وحتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأى بنك تجاري إلى أنه كان له حق الإمتياز في تمويل القطاع الزراعي، يحد الدعم المالي والقروض وهذا تسبقاً لسياسة الحكومة في هذا المجال ؛

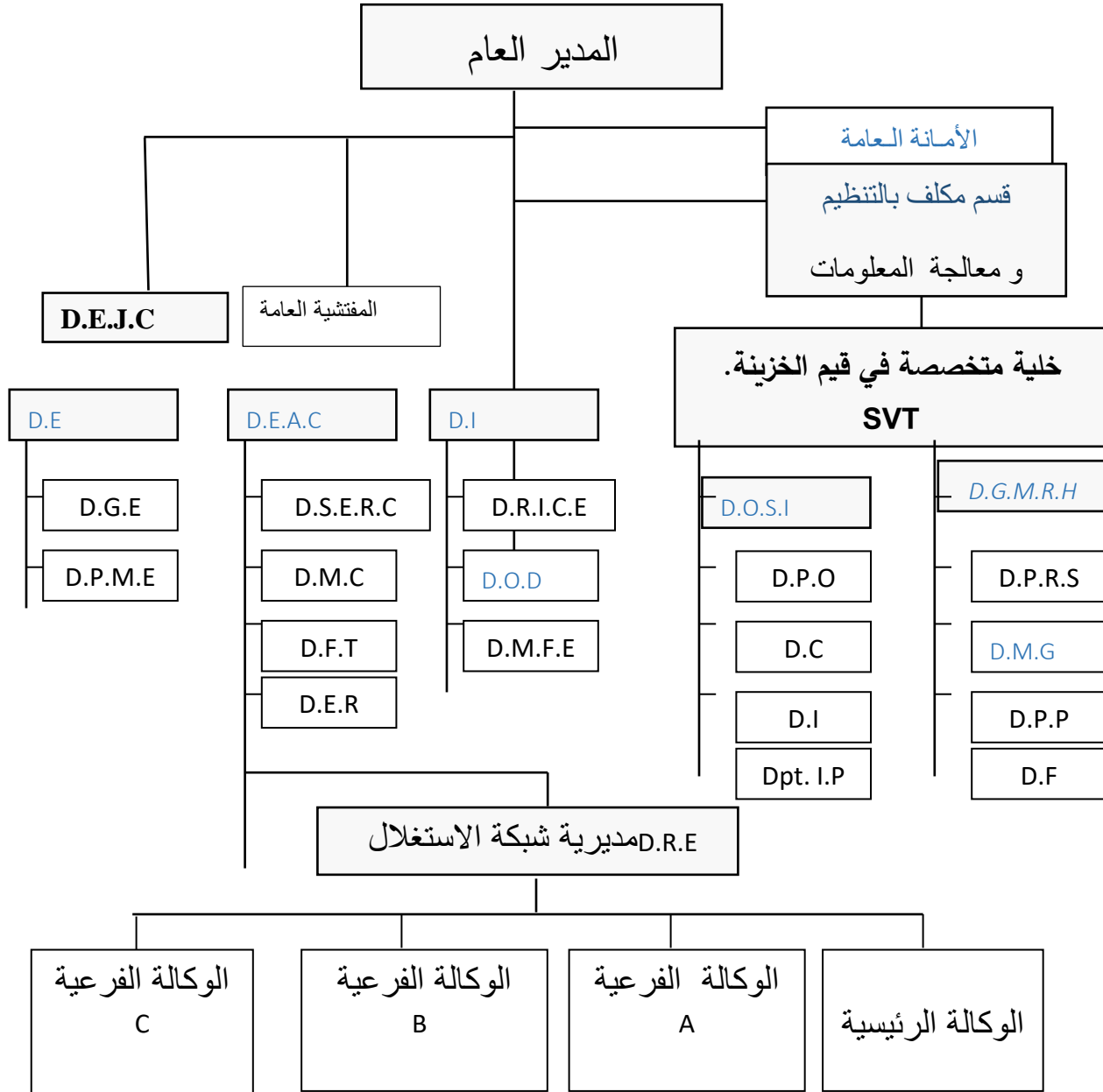
- في 16 فيفري 1986 أصبح البنك الوطني الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم تسيير وفقا للقوانين 01/88 و 03/88 و 04/88 ل 12 جانفي 1988، وقانون 19/88 ل 21 جوان 1988 قانون 177/88 ل 28 ديسمبر 1988 وبالقانون تجاري.
- و حافظ البنك على تسميته بالبنك الوطني الجزائري وبالإختصار BNA، وبقي المقر الإجتماعي بالجزائر ب 8 شارع تشيجيفارا، وحددت مدته ب 99 سنة ابتداءً من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري. وينقسم رأس مال البنك الوطني الجزائري والذي حدد في أول جمعية تأسيسية بمليار دينار جزائري مقسم إلى ألف سهم قيمة كل سهم مليون دينار جزائري مقسمة بين:
- من 1 إلى 350 حصة مكتب فيها صندوق المساهمة " وسائل الإنتاج "؛
- من 351 إلى 700 حصة مكتب فيها صندوق المساهمة " المناجم والمحروقات، الهيدروليك "؛
- من 701 إلى 900 حصة مكتب فيها صندوق المساهمة " الصناعات الغذائية "؛
- من 901 إلى 1000 حصة مكتب فيها صندوق المساهمة " الصناعات المختلفة ".

ثالثاً: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري:

يعتبر التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك، وهذا لأنه يحدد مسؤولية كل هيئة داخل هذا النظام ويبين دورها، ونجد على رئاسة الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري، مجلس الإدارة بقيادة رئيس المديرية العامة والأمانة العامة، حيث تقوم بالتنسيق في مختلف هيئات هذا التنظيم كما يكون هذا المجلس على صلة دائمة بلجنة المساهمين في البنك والنقابة الوطنية لعمال المؤسسة، كما يضم هذا الهيكل التنظيمي خلي للمراقبة الداخلية والتدقيق، حيث تتولى جميع الأعمال وحسابات البنك.

ونجد أيضاً المفتشية العامة ومديرية الدراسة القانونية والمنازعات القضائية التي تختص بالشؤون القانونية والقضائية للبنك، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد مختلف التقسيمات الإدارية للبنك، فنجد المديرية المركزية الجهوية التي تضم مديريات شبكات الإستغلال، حيث تضم هذه الأخيرة مجموع الوكالات الرئيسية، وتعد الوكالة البنية الأساسية في نظام البنك، ويكون الهيكل التنظيمي كما يمثله الشكل الآتي:

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري:¹



¹ وثيقة مقدمة من طرف الوكالة.

1. الهياكل الملحقة بالمديرية العامة:

1.1 الأمانة العامة:

- مديرية تنظيم المناهج الإجراءات DOMP ؛
- مديرية الصيرفة الإسلامية DF ؛
- مديرية المطابقة D Conformité .

2.1 المفتشية العامة:

- المفتشية الجهوية الجزائر العاصمة I.R.A ؛
- المفتشية الجهوية البلدة I.R.B ؛
- المفتشية الجهوية قسنطينة I.R.C ؛
- المفتشية الجهوية وهران I.R.O ؛
- المفتشية الجهوية بجاية I.R.BE ؛
- المفتشية الجهوية الجنوب الكبير I.R.GS ؛
- مديرية التدقيق الداخلي D.A.ا .

3.1 الهياكل التابعة للقسم الدولي:

- مديرية التحركات المالية مع الخارج D.M.F ؛
- مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية D.R.I.C.E ؛
- مديرية العمليات المستندية D.O .

4.1 الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات:

- مديرية المؤسسات الكبرى D.G.E ؛
- مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة D.P.M.E ؛
- مديرية القروض لأفراد والقروض الخاصة D.C.P.S .

5.1 الهياكل الملحقة بقسم الإستغلال و النشاط التجاري:

- مديرية التسويق والإتصال D.M.C ؛
- مديرية التنشيط التجاري D.A.C ؛

- مديرية دعم شبكة الإستغلال D.S.R.E.

6.1 الهياكل الملحقة بقسم التحصيل والدراسات القانونية والمنازعات:

- مديرية الدراسات القانونية والمنازعات D.E.J.C؛

- مديرية المتابعة والتغطية وتحصيل القروض D.S.E.R.C؛

- مديرية تحصيل الضمانات D.R.G.

7.1 الهياكل التابعة لقسم وسائل الدفع والنقد:

- مديرية النقد D.M؛

- مديرية وسائل الدفع D.I.P.

8.1 الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام:

- مديرية الإنتاج و الخدمات D.P.S؛

- مديرية التكنولوجيات والهندسة D.T.A؛

- مديرية تطوير الدراسات والمشاريع D.D.E.P.

9.1 الهياكل الملحقة بقسم المالية:

- مديرية السوق المالي D.M.F؛

- مديرية مراقبة التسيير D.C.G؛

- مديرية المحاسبة D.C.

10.1 الهياكل التابعة لقسم المخاطر والمراقبة الدائمة:

- مديرية المراقبة الدائمة D.C.P؛

- مديرية تسهيل المخاطر D.G.R؛

- خلية أمن الأنظمة المعلوماتية C.S.S.I.

11.1 الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية:

• مديرية الموارد البشرية D.R.H؛

• مديرية التكوين D.F؛

• مديرية الوسائل العامة D.M.G؛

- مديرية المحافظة على الأملاك D.P.P.؛
- مديرية تطوير التراث العقاري D.P.P.I؛
- مركز تسيير الخدمات الاجتماعية C.G.O.S.

12.1 شبكة الإستغلال:

تضم شبكة الإستغلال للبنك الوطني الجزائري 21 مديرية جهوية للإستغلال تشرف على 227 وكالة تجارية من مختلف الفئات موزعة عبر كافة التراب الوطني.

المطلب الثاني: مهام و خدمات البنك الوطني الجزائري:

سوف أتناول في هذا المطلب المهام التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري، بالإضافة إلى الخدمات التي يقدمها هذا الأخير للجمهور.

أولاً: مهام البنك الوطني الجزائري:

يقوم البنك الوطني الجزائري بمهام كل بنك يستلم الودائع من الجمهور ويقوم بالخدمات المهنية للمؤسسات كما جاء في المادة الثانية من القانون الأساسي للبنك.

كما يقوم بالتعامل مع كل البنوك التجارية المتعارف عليها في المهنة البنكية وكل عملية الصرف مع العملات الأجنبية وعمليات القرض في إطار التشريع المعمول به والقوانين التي تنظم عمل البنوك في الجزائر ونذكر خاصة قانون النقد والقرض.

كما أنه يمكن أن يكتب على أي شكل كان في أي مساهمة في كل مؤسسة أو شركة وطنية أو أجنبية التي يكون موضوعها مشابه أو يمكن من تطوير عمليات البنك الخاصة.

وعليه، من الممكن أن يعمل لوحده أو بالتعاون مع مؤسسات أخرى بشكل مباشر أو غير مباشر في الجزائر أو في الخارج على أي شكل كان و كل العمليات التي تدخل في حيز نشاطه.

ثانياً: الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري:

تتعدد الخدمات المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري من خدمات للأفراد إلى خدمات للمؤسسات وخدمات للمهنيين.

1. الخدمات البنكية للأفراد:

1.1 القروض العقارية: وهي:

- قرض لتهيئة مسكن ؛
- قرض عقاري بنية فائدة مدعمة (شراء مسكن ترقيوي مدعم) ؛
- قرض لشراء مسكن جديد جاهز ؛
- قرض لشراء مسكن ترقيوي بصيغة البيع على المخطط ؛
- قرض بنسبة فائدة مدعمة لبناء مسكن فردي منجز ضمن مشروع سكني جماعي في منطقة الجنوب أو الهضاب العليا ؛
- قرض لتوسيع مسكن ؛
- قرض بنسبة فائدة منخفضة لشراء مسكن ترقيوي جماعي بصيغة البيع على مخطط ؛
- قرض لشراء مسكن لدى أحد الأفراد ؛
- قرض لبناء مسكن فردي ؛
- قرض بنسبة فائدة مدعمة لبناء مسكن ريفي.

2.1 القروض الإستهلاكية: وهي:

- قرض السيارة ؛
- قرض الرفاهية.

3.1 التوفير والإحتياط:

- سند الصندوق ؛
- دفتر التوفير بفائدة ؛
- دفتر التوفير بدون فائدة ؛
- إيداع لأجل ؛
- دفتر التوفير المغناطيسي ؛
- حساب التوفير للصغار -مستقبلي-.

4.1 التوفير والتقاعد:

سواء للأجراء أو الفلاحين أو التجار يمنح البنك الوطني الجزائري إمكانية شراء أسهم في صندوق دعم الإستثمار والشغل، بحيث تمكن هذه الأسهم من رفع وزيادة رأس مال المدخر والإستفادة من المردود بالإضافة إلى علاوة تمنح بعد التقاعد.

5.1 الخدمات الإئتمانية والبنك عن بعد:

- البنك الإلكتروني؛
- خدمات الشباك البنكي عن طريق الهاتف.

2. الخدمات البنكية للمهنيين:

1.2 بنك عن بعد:

- البنك الإلكتروني؛
- خدمات الشباك عن طريق الهاتف المحمول؛
- جهاز الدفع الإلكتروني؛
- تحويل أجور عن طريق خدمة تبادل المعطيات الآلية.

2.2 التمويل:

- القروض متوسطة المدى؛
- القروض طويلة المدى.

3.2 القروض المدعمة من قبل الدولة:

- قرض ANGEM؛
- قرض CNAC.؛
- قرض ANSEJ.

4.2 الإستثمار:

- إيداع لأجل؛
- سند الصندوق.

3. الخدمة البنكية للمؤسسات الكبيرة:

1.3 بنك عن بعد:

- البنك الإلكتروني ؛
- خدمة الشباك البنكي عن طريق الهاتف النقال ؛
- تحويل الأجرور عن طريق خدمة تبادل المعطيات الآلية ؛
- جهاز الدفع الإلكتروني.

2.3 قروض الإستثمار:

- القروض متوسطة المدى ؛
- القروض طويلة المدى ؛
- القرض الإيجاري.

3.3 الإستثمار:

- إيداع لأجل ؛
- سند الصندوق.

4.3 قروض الاستغلال:

- قروض الصندوق ؛
- قروض بإمضاءات.

5.3 التجارة الخارجية:

- التوطين المسبق ؛
- الدفع المستندي ؛
- القرض المستندي ؛
- الضمانات الدولية ؛
- التحويلات الدولية ؛
- التصدير من غير المحروقات.

4. الخدمات البنكية للمؤسسات/الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

1.4 الإستثمارات:

- سند الصندوق؛
- إيداع لأجل.

2.4 بنك عن بعد:

- البنك الإلكتروني؛
- تحويل الأجرور عن طريق خدمة تبادل المعطيات الآلية؛
- خدمة الشباك البنكي عن طريق الهاتف النقال؛
- جهاز الدفع الإلكتروني.

3.4 قروض الإستغلال:

- قروض الصندوق؛
- قروض بإمضاءات.

4.4 قروض الإستثمار:

- القروض متوسطة الأجل؛
- القروض طويلة الأجل؛
- القرض الإيجاري.

5.4 التجارة الخارجية:

- التوطين المسبق؛
- الدفع المستندي؛
- القرض المستندي؛
- الضمانات الدولية؛
- التحويلات الدولية؛
- التصدير من غير المحروقات.

6.4 القروض المدعمة من الدولة:

- قرض ANGEM ؛
- قرض CNAC ؛
- قرص ANSEJ.

المطلب الثالث: تقديم البنك الوطني الجزائري -وكالة الأغواط-:

إن محل الدراسة التي أجريتها هو البنك الوطني الجزائري عموماً ووكالة الأغواط هي إحدى الموزعة عبر التراب الوطني، وهي المصدر الذي زودني بالمعلومات والمعطيات المختلفة حول البنك، وبذلك سوف أتطرق في هذا المطلب لتقديم البنك الوطني الجزائري -وكالة الأغواط 301- من خلال الوظائف والأهداف و الهيكل تنظيمي:

أولاً: التعريف بالبنك الوطني الجزائري BNA -وكالة الأغواط 301-:

تعتبر وكالة البنك الوطني الجزائري BNA متواجدة بالأغواط المتواجدة بحي بن سحنون من أهم الفروع الرئيسية للبنك الوطني الجزائري حيث تمتاز الوكالة بمحدودية إتخاذ القرارات وكذا تمتاز بإستقلالية محدودة. وتقوم هذه الوكالة بجميع العمليات التجارية منها إقراض تمويل التجارة الخارجية، توظيف الأموال، إستقبال الزبائن، وجعل الخدمات البنكية متاحة للجميع بالإضافة إلى التجربة الجديدة التي استحدثها البنك الوطني الجزائري -وكالة الأغواط 301- بتاريخ 29 سبتمبر 2020 وهي المعاملات المالية الإسلامية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ثانياً: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA -وكالة الأغواط 301-:

لم يتم تقديم أي هيكل تنظيمي من الوكالة.

ثالثاً: وظائف وأهداف البنك الوطني الجزائري -وكالة الأغواط 301-:

تتعدد وظائف وأهداف البنك الوطني الجزائري -وكالة الأغواط 301- ونذكر منها:

1. وظائف وكالة BNA -الأغواط 301-:

تقوم وكالة الأغواط بوظائف ومهام وذلك عن طريق الوسائل البشرية والمادية المتاحة، بالإضافة إلى معالجة برامج البنك الوطني الجزائري المسطرة وفقاً للتشريعات البنكية في إطارها القانوني ومن أهم وظائفها ما يلي:

- قبول الودائع بمختلف أنواعها ؛
- إستلام تحويل السندات وتغطية جميع التحويلات ؛
- عمليات الصرف و التجارة الخارجية ؛
- القيام بعملية الإقراض بمختلف أنواعه مثل التسبيقات دون الضمانات ؛
- إستقبال التسديد نقداً.

2. أهداف وكالة BNA - الأغواط 301-:

إن وكالة BNA الأغواط كغيرها من الوكالات التي سعت إلى تحقيق أرباح وإحتلال مكانة و كيان مرموق وسمعة جيدة وسط الجهاز المصرفي كله وأن هذه الأخيرة لها مجموعة من الأهداف المسطرة المنطلقة من وراء وظائفها نذكر منها:

- تحقيق أكبر ربح ممكن لضمان البقاء والإستمرار ؛
- جذب أكبر عدد من الزبائن وتقديم أرقى الخدمات لهم حفاظاً على سمعتهم ؛
- المساهمة في تنمية وتمويل الإقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: منتجات التمويل الإسلامي و الحسابات الإسلامية المتوفرة لدى البنك الوطني الجزائري

BNA -وكالة الأغواط-¹:

يعد البنك الوطني الجزائري -وكالة الأغواط- من أبرز البنوك التي تقدم خدمات بنكية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية حيث تحصل البنك الوطني الجزائري على رخصة تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية يوم الخميس 30 جويلية 2020 بالنسبة لوكالة الأغواط فقد تم إطلاق نشاط الصيرفة الإسلامية يوم الثلاثاء 29 سبتمبر 2020، حيث طرح البنك الوطني الجزائري مجموعة ثرية من صيغ الادخار والتمويل ، الموافقة لتعاليم الشريعة الإسلامية، والتي تمت المصادقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية بالبنك ومن طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية و التي تشمل الأفراد، المهنيين و المؤسسات كالأتي:

¹ الموقع الرسمي للبنك المتوفر على: <https://www.bna.dz/financeislamique/ar> ، تاريخ الزيارة: 2023/06/23 ، 14:21.

المطلب الأول: بالنسبة للأفراد:

أولاً: منتجات التمويل الإسلامي:¹

تتمثل في:

1. المرابحة العقارية:

1.1 تعريف المرابحة العقارية:

هي صيغة تمويل تتيح للزبون اقتناء عقار سكني.

" المرابحة العقارية " هي عقد بيع بسعر التكلفة يضاف إليه هامش ربح معروف ومتفق عليه بين الزبون (المشتري)، المشتري المشترك احتمالاً (الزوج/الزوجة) والبنك البائع.

يعد البنك الوطني الجزائري كأول مشتري تجاه (البائع) و كبائع تجاه (الزبون) يقوم البنك بشراء العقار نقداً من البائع وإعادة بيعه للزبون بهامش فائدة معروف ومتفق عليه مع المشتري.

2.1 شروط الاستفادة من المرابحة العقارية:

- شرط الجنسية الجزائرية؛
- السن أقل من 75 سنة؛
- أن يكون الراتب أو الدخل الشهري ثابتاً ومنتظماً وبمبلغ يساوي أو يفوق أربعين ألف دينار جزائري (40 000.00 دج)؛
- الأهلية القانونية.

3.1 خطوات إجراء المرابحة العقارية:

- يختار الزبون العقار الذي يرغب في الحصول عليه؛
- يقوم البنك بشراء العقار من المرقى أو من عند أحد الأفراد؛
- يقوم البنك ببيعه للزبون بهامش ربح متفق عليه مسبقاً؛
- سعر البيع موزع على فترة تصل إلى 40 سنة، مع أقساط شهرية ثابتة.

¹ وثائق مقدمة من البنك الوطني الجزائري - وكالة الأغواط-

4.1 مزايا المرابحة العقارية:

- منتج معتمد يتطابق مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛
- تمويل يمكن أن يصل إلى غاية 90% من سعر العقار؛
- فترة سداد 40 سنة (في حدود سن 75 عام)؛
- هامش ربح تنافسي.

5.1 الملف المطلوب تقديمه:¹

- نسخة عن بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول (بيومترية)؛
- شهادة إثبات الحالة العائلية؛
- شهادة ميلاد؛
- شهادة إقامة؛
- نسخة عن البطاقة الجبائية بالنسبة للمقاولين الخواص؛
- شهادة عمل حديثة، وكشوفات الرواتب لثلاثة أشهر الأخيرة، أو كشف الدخل العام؛
- إثبات المداخل المقدمة من قبل غير المقيمين يجب أن يتم المصادقة عليها من طرف الخدمات للقنصلية ذات الإختصاص الإقليمي؛
- كشف الحساب لثلاثة أشهر الأخيرة؛
- آخر ثلاثة تنبيهات جبائية أو أي وثيقة أخرى تثبت الدخل لغير الأجراء؛
- جداول الميزانية وكذا جداول الحسابات المالية والنتائج للسنوات المالية الثلاثة الأخيرة بالنسبة لغير الأجراء (التجار) الذين تقدموا بالحصول على تمويل يفوق 20 مليون دج؛
- آخر مستخرج ضريبي لغير الأجراء؛
- نسخة عن بطاقة الشفاء.
- بالنسبة للبائع:
- نسخة من عقد الملكية؛

¹ ملاحظة: يطلب ثلاثة نسخ من كل وثيقة

- نسخة من الدفتر العقاري؛
- شهادة السلبية؛
- شهادة ميلاد؛
- نسخة عن بطاقة التعريف.

المرابحة للسيارات:

1.2 تعريف المرابحة للسيارات:

هي عقد بيع سيارات جديدة مركبة أو مصنعة في الجزائر، بسعر التكلفة مع زيادة هامش ربح محدد ومتفق عليه بين الزبون والبنك.

يقوم البنك باقتناء السيارة لدى وكيل البيع ثم يقوم بإعادة بيعها للزبون بهامش ربح متفق عليه من الطرفين، يكون الطرفان على علم مسبق ويؤكدان قبولهما لسعر التكلفة، لهامش الربح للبنك و لكيفيات التسديد.

2.2 شروط الإستفادة من المرابحة للسيارات:

المرابحة للسيارات موجهة خصيصاً للأشخاص (الأفراد) المقيمين في الجزائر المستوفون للشروط التالية:

- شرط الجنسية الجزائرية؛
- السن أقل من 70 سنة؛
- أن يكون الراتب أو الدخل الشهري ثابتاً ومنتظماً وبمبلغ يساوي أو يفوق أربعين ألف دينار جزائري (40 000.00 دج).

3.2 خطوات إجراء المرابحة للسيارات:

- يختار الزبون السيارة التي يرغب في شرائها؛
- يقوم البنك بشراء السيارة من الوكيل؛
- يقوم البنك ببيعها للزبون بهامش ربح متفق عليه مسبقاً؛
- سعر البيع موزع على فترة تتراوح من سنتين إلى 5 سنوات، مع أقساط شهرية ثابتة.

4.2 مزايا المرابحة للسيارات:

- منتج معتمد يتطابق مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛
- هامش ربح تنافسي، تمويل يمكن أن يصل إلى غاية 85% من سعر بيع المركبة؛

- فترة التمويل تتراوح بين 12 شهراً و 60 شهراً في حدود سن 70 عاماً؛
- جدول تسديد الأقساط المستحقة ثابت؛
- إمكانية السداد المسبق (كامل/جزئي).

5.2 الملف المطلوب تقديمه:¹

- طلب الحصول على تمويل المرابحة للسيارات وفقاً لنموذج البنك الوطني الجزائري؛
 - نسخة عن بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول (بيومترية)؛
 - شهادة إثبات الحالة العائلية أو الفردية؛
 - شهادة ميلاد؛
 - شهادة إقامة؛
 - شهادة عمل حديثة، وكشوفات الرواتب لثلاثة أشهر الأخيرة، أو كشف الدخل العام؛
 - نسخة عن البطاقة الجبائية بالنسبة للمقاولين الخواص كالتجار، الحرفيين والمهنيين، وما إلى ذلك؛
 - السماح باستشارة المصلحة المركزية للمخاطر للمؤسسات والأسر (C.R.E.M)؛
 - طلب توطین الدخل مقبول من قبل صاحب العمل وفقاً لنموذج البنك الوطني الجزائري؛
 - فاتورة أولية للمركبة الجديدة تكون بإسم البنك مرفقة بشهادة صادرة عن مؤسسة ممارسة لنشاط التصنيع (الإنتاج) على التراب الوطني، وتشهد بأن المركبة موضوع طلب التمويل يتم إنتاجها أو تركيبها في الجزائر؛
 - شهادة توفر السيارة؛
 - قيمة عقد التأمين على الوفاة (تكافل)، كعلاوة واحدة.
2. المرابحة للتجهيزات:

1.3 تعريف المرابحة للتجهيزات:

هي عقد بيع لإقتناء (تجهيزات، أجهزة كهربومنزلية، أثاث) بسعر التكلفة مع زيادة هامش ربح محدد ومتفق عليه بين الزبون (المقتني) والبنك (البائع).

¹ ملاحظة: يطلب ثلاثة نسخ من كل وثيقة

يكون البنك المشتري تجاه (البائع) و كمورد تجاه (الزبون).

يقوم البنك باقتناء التجهيزات ثم يقوم بإعادة بيعها للزبون بهامش ربح متفق عليه من الطرفين.

2.3 شروط الإستفادة من المراجعة للتجهيزات:

المراجعة للتجهيزات موجهة خصيصاً للأشخاص (الأفراد) المقيمين أو غير المقيمين في الجزائر المستوفون للشروط التالية:

- شرط الجنسية الجزائرية؛
- السن أقل من 70 سنة؛
- أن يكون الراتب أو الدخل الشهري ثابتاً ومنتظماً؛
- الأهلية القانونية للإقتراض.

3.3 خطوات إجراء المراجعة للتجهيزات:

- يختار الزبون التجهيزات التي يرغب في شرائها؛
- يقوم البنك بشرائها من المموم؛
- يقوم البنك ببيعها للزبون بهامش ربح متفق عليه مسبقاً؛
- سعر البيع موزع على فترة تتراوح من 12 إلى 36 شهراً، مع أقساط شهرية ثابتة.

4.3 مزايا المراجعة للتجهيزات:

- منتج معتمد يتطابق مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛
- سقف تمويل يصل إلى غاية 90% من سعر التجهيزات (1 000 000 دج)؛
- فترة سداد تتراوح بين 12 إلى 36 شهراً؛
- هامش ربح تنافسي.

5.3 الملف المطلوب تقديمه:¹

- طلب الحصول على تمويل المراجعة للتجهيزات وفقاً لنموذج البنك الوطني الجزائري؛
- نسخة عن بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول (بيومترية)؛
- شهادة إثبات الحالة العائلية أو الفردية؛

¹ ملاحظة: يطلب ثلاثة نسخ من كل وثيقة

• شهادة ميلاد؛

• شهادة إقامة؛

• شهادة عمل حديثة، وكشوفات الرواتب لثلاثة أشهر الأخيرة، أو كشف الدخل العام؛

• تنبيه جبائي أو أي وثيقة أخرى تثبت الدخل لغير الأجراء؛

• نسخة عن البطاقة الجبائية بالنسبة للمقاولين الخواص كالتجار، الحرفيين والمهنيين، وما إلى ذلك؛

• ترخيص بالإطلاع على قاعدة البيانات المركزية الخاصة بمخاطر المؤسسات والأسر (C.R.E.M)

موقعة؛

• طلب توطين الدخل مقبول من قبل صاحب العمل وفقاً لنموذج البنك الوطني الجزائري؛

• فاتورة أولية تكون بإسم البنك مرفقة بشهادة صادرة عن مؤسسة ممارسة لنشاط التصنيع (الإنتاج) على

التراب الوطني، وتشهد بأن (التجهيزات) موضوع طلب التمويل يتم إنتاجها أو تركيبها في الجزائر؛

• نسخة عن بطاقة الشفاء؛

• صك مشطوب؛

• كشف الحساب (آخر ثلاثة أشهر).

3. الإجارة العقارية المنتهية بالتمليك:

1.4 تعريف الإجارة العقارية المنتهية بالتمليك:

هي صيغة تمويل تتيح للزبون اقتناء عقار على أساس الإيجار مع خيار الشراء.

الإجارة العقارية المنتهية بالتمليك عقد إيجار على المدى الطويل يقوم في نهايته البنك، المسمى بالمؤجر

بإتاحة العقار للزبون المسمى المستأجر، يتم اقتناء العقار من قبل البنك.

يتدخل البنك الوطني الجزائري بصفته مشتري إتجاه البائع، ومؤجر وبائع إتجاه الزبون، بحيث يشتري العقار

من البائع و يؤجره للزبون لفترة محددة، وبعد ذلك يمارس الزبون خيار الشراء ويصبح مالك للعقار.

في حالة الإستحواذ المشترك، يمكن أن يكون المشتري الشريك: الزوج، الأصول والأحفاد من الدرجة الأولى

والأقارب المباشرة، يجب عليه أن يستجيب للشروط المذكورة بإستثناء المعيار المتعلق بالدخل.

2.4 شروط الاستفادة من الإجارة العقارية المنتهية بالتمليك:

المراوحة للتجهيزات موجهة خصيصاً للأشخاص (الأفراد) المقيمين أو غير المقيمين في الجزائر المستوفون للشروط التالية:

- شرط الجنسية الجزائرية؛
- السن أقل من 75 سنة؛
- أن يكون الراتب أو الدخل الشهري ثابتاً ومنتظماً بمبلغ يساوي أو يفوق أربعين ألف دينار جزائري (40 000.00 دج)؛
- الأهلية القانونية.

3.4 خطوات إجراء الإجارة العقارية المنتهية بالتمليك:

- يختار الزبون العقار الذي يرغب في الحصول عليه؛
- يقوم البنك بشراء العقار من المرقى أو من أحد الأفراد؛
- يؤجره البنك للزبون بهامش ربح متفق عليه مسبقاً؛
- بعد دفع الإيجار الأخير يقوم البنك ببيع العقار للزبون بسعر رمزي.

4.4 مزايا الإجارة العقارية المنتهية بالتمليك:

- منتج معتمد يتطابق مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛
- يمكن أن تصل قيمة التمويل يصل إلى 50 000 000 دج؛
- مدة الإيجار 30 سنة (في حدود 75 سنة)؛
- هامش ربح تنافسي.

5.4 الملف المطلوب تقديمه:¹

- ملف الزبون المستأجر:
- نسخة عن بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول (بيومترية)؛
- شهادة إثبات الحالة العائلية؛

¹ ملاحظة: يطلب ثلاثة نسخ من كل وثيقة.

- شهادة ميلاد؛
- شهادة إقامة؛
- نسخة عن البطاقة الجبائية بالنسبة للمقاولين الخواص؛
- شهادة عمل حديثة، وكشوفات الرواتب لثلاثة أشهر الأخيرة، أو كشف الدخل العام؛
- إثبات المداخيل المقدمة من قبل غير المقيمين يجب أن يتم المصادقة عليها من طرف الخدمات للقنصلية ذات الإختصاص الإقليمي؛
- كشف الحساب لثلاثة أشهر الأخيرة؛
- آخر ثلاثة تنبيهاات جبائية أو أي وثيقة أخرى تثبت الدخل لغير الأجراء؛
- جداول الميزانية وكذا جداول الحسابات المالية والنتائج للسنوات المالية الثلاثة الأخيرة بالنسبة لغير الأجراء (التجار) الذين تقدموا بالحصول على تمويل يفوق 20 مليون دج؛
- آخر مستخرج ضريبي لغير الأجراء.
- **ملف الزبون المستأجر الشريك:**
- نسخة عن بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول (بيومترية)؛
- شهادة إثبات الحالة العائلية؛
- شهادة ميلاد؛
- شهادة إقامة؛
- نسخة عن البطاقة الجبائية بالنسبة للمقاولين الخواص؛
- شهادة عمل حديثة، وكشوفات الرواتب لثلاثة أشهر الأخيرة، أو كشف الدخل العام؛
- إثبات المداخيل المقدمة من قبل غير المقيمين يجب أن يتم المصادقة عليها من طرف الخدمات للقنصلية ذات الإختصاص الإقليمي؛
- كشف الحساب لثلاثة أشهر الأخيرة؛
- آخر ثلاثة تنبيهاات جبائية أو أي وثيقة أخرى تثبت الدخل لغير الأجراء؛
- جداول الميزانية وكذا جداول الحسابات المالية والنتائج للسنوات المالية الثلاثة الأخيرة بالنسبة لغير الأجراء (التجار) الذين تقدموا بالحصول على تمويل يفوق 20 مليون دج؛

• آخر مستخرج ضريبي لغير الأجراء.

ثانياً: الحسابات الإسلامية:

تتمثل في:

3. حساب التوفير الإسلامي:¹

1.1 تعريف حساب التوفير الإسلامي:

هو حساب توفير يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، يحتوي على أموال أكلها الأفراد إلى البنك قصد استثمارها في مشاريع تمويلات إسلامية، يمكن للأفراد الإختيار بين حساب التوفير الإسلامي بأرباح أو بدون ارباح.

2.1 شروط فتح حساب التوفير الإسلامي:

- أن يكون جزائري الجنسية مقيم أو غير مقيم؛
- إيداع مبلغ لا يقل عن عشرة آلاف دينار جزائري (10 000.00 دج) عند فتح الحساب؛

3.1 طريقة عمل حساب التوفير الإسلامي:

يعتمد حساب التوفير الإسلامي بأرباح على مبدأ المضاربة الذي ينص على تقاسم الأرباح والخسائر. تتم مكافأة حساب التوفير الإسلامي بأرباح في نهاية السنة المالية المحاسبية وفقاً لمفتاح توزيع الأرباح المبرم والمتفق عليه مسبقاً يتيح حساب التوفير الإسلامي بدون أرباح للزبائن إيدار أموالهم بأمان دون أي زيادة ومتاح في أي وقت.

3.1 مزايا حساب التوفير الإسلامي:

- الوفرة: أموال الزبائن متاحة في جميع الأوقات؛
- الأريحية: يتم تقديم بطاقة الإيدار للزبائن؛
- الأمان: أموال الزبائن في أمان؛
- المطابقة: يتم استثمار أموال الزبائن في المشاريع التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

¹ وثائق مقدمة من البنك الوطني الجزائري - وكالة الأغواط -

5.1 الملف المطلوب تقديمه:

- نسخة عن بطاقة التعريف سارية المفعول؛
- شهادة الإقامة؛
- شهادة الميلاد؛
- إيداع أول بعشرة آلاف دينار جزائري.

4. حساب الإستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR:

1.2 تعريف حساب الإستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR¹:

حساب الإستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR، هو حساب يخضع لمبدأ المضاربة الذي يرتكز على أساس تقاسم الأرباح والخسائر. يسمح للأفراد حساب الإستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR باستثمار أموالهم المودعة بالبنك في مشاريع تمويلية، يتم تحديد توزيع الأرباح بين البنك والزبائن المدعوون بعد نهاية كل سنة مالية وفقاً لمفتاح توزيع تم إبرامه والاتفاق عليه مسبقاً.

2.2 شروط فتح حساب الإستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR:

- يتم فتح حساب الإستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR لصالح الأفراد المقيمين على التراب الوطني والأشخاص الذين يمارسون مهن حرة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.²
- يتم فتح حساب الإستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR عن طريق إمضاء إتفاقية فتح الحساب.³
- يجب إيداع مبلغ لا يقل عن مائة ألف دينار جزائري (100.000 دج) لفتح حساب إستثماري إسلامي غير مقيد.⁴

3.2 طريقة عمل حساب الإستثمار الإسلامي غير المقيد:⁵

- يحول الزبائن أموالهم إلى CIINR؛

¹ معلومات متوفرة لدى الموقع الرسمي للبنك على: <https://www.bna.dz/financeislamique/ar>/الافراد/حسابات/#3-info تاريخ الإطلاع 2023/06/23 على 18:20

² معلومات متوفرة لدى الموقع الرسمي للبنك على: <https://www.bna.dz/financeislamique/ar>/الافراد/حسابات/#3-info تاريخ الإطلاع 2023/06/23 على 18:35

³ وثائق مقدمة من البنك الوطني الجزائري - وكالة الأغواط-

⁴ وثائق مقدمة من البنك الوطني الجزائري - وكالة الأغواط-

⁵ معلومات متوفرة لدى الموقع الرسمي للبنك على: <https://www.bna.dz/financeislamique/ar>/الافراد/حسابات/#3-info تاريخ الإطلاع 2023/06/23 على 18:45

- يمكن للزبائن اختيار مدة الإيداع بين 6 و 60 شهراً، قابلة للتجديد، وتزداد أرباحهم وفقاً لفترة الإيداع؛
- في نهاية المدة، يسترد الزبائن أرباحهم و يجددون إذا كانوا يرغبون في ذلك.

3.2 مزايا حساب الإستثمار الإسلامي غير المقيد:¹

- منتج معتمد يتطابق ومبادئ الشريعة الإسلامية؛
- تتم المكافأة على أساس الأرباح الناتجة عن التمويلات الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري في إطار التمويلات الإسلامية؛
- مفتاح توزيع تنافسي.

5.2 الملف المطلوب تقديمه:²

- نسخة عن بطاقة التعريف سارية المفعول؛
- شهادة الإقامة؛
- شهادة الميلاد.

المطلب الثاني: بالنسبة للمهنيين:

أولاً: منتجات التمويل الإسلامي:

و تتمثل في:

1. تمويل الإجارة:³

1.1 تعريف تمويل الإجارة:

تمويل " الإجارة " يتمثل في عقد إيجار لأملاك منقولة لفائدة المستأجر (إجارة منتهية بالتمليك) يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، تتعلق بمعدات وتجهيزات منقولة، دائمة غير قابلة للإتلاف. يقوم البنك بإقتنائها لدى الممولين والوكلاء المحليين وتأجيرها للزبون في نهاية هذا العقد، يرفع الزبون خيار الشراء ويصبح مالكاً لهذه المعدات صيغة التمويل هذه موجهة خصيصاً إلى:

- الأشخاص الذين يمارسون مهنة حرة؛

¹ وثائق مقدمة من البنك الوطني الجزائري - وكالة الأغواط-

² معلومات متوفرة لدى الموقع الرسمي للبنك على: <https://www.bna.dz/financeislamique/ar> /الافراد/حسابات/#3-info تاريخ الإطلاع 2023/06/23 على 18:49.

³ تم إستخدام كل المعلومات من الوثائق المقدمة من البنك الوطني الجزائري - وكالة الأغواط- إلا المزايا من الموقع الرسمي للبنك.

• التجار؛

• المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.1 شروط الاستفادة من تمويل الإجارة:

- يهدف منتج الإجارة لإقتناء معدات وتجهيزات دائمة غير قابلة للإتلاف من خلال عقد إيجار؛
- يقدر مبلغ الضمان المطلوب " هامش الجدية " 10% من قيمة المعدات موضوع التمويل؛
- تقدر المدة القصوى لتمويل " الإجارة " بخمس (05) سنوات دون أن تقل عن عامين (02)؛
- كفيات السداد: يتم دفع مبلغ الإيجار بشكل ثابت كل ثلاثة أشهر طوال مدة الإيجار، يتم اقتطاعه من الحساب الإسلامي " ودائع تحت الطلب " / الحساب الجاري للزبون.

3.1 خطوات إجراء تمويل الإجارة:

- يمكن للزبائن إختيار التجهيزات التي يرغبون في إستئجارها بتمويل الإجارة؛
- يتقدم الزبائن إلى الوكالة لتحديد شروط وكفيات التمويل؛
- يشتري البنك التجهيزات ويؤجرها لهم؛
- بعد دفع كل الأقساط والمبالغ الواجبة، بإمكان الزبائن رافع خيار الشراء حتى تصبح التجهيزات ملكاً لهم.

4.1 مزايا تمويل الإجارة:¹

- **حدود التمويل:** يمكن أن يصل التمويل إلى 90% من قيمة الشيء المراد تمويله و كحد أقصى 25,000,000 دينار جزائري؛
- **مدة التمويل:** الإيجارات ثابتة، وكل ثلاثة أشهر موزعة على مدة أقصاها خمس (05) سنوات دون ان تكون أقل من سنتين (02)؛
- **السعر:** جذاب وتنافسي.

5.1 الملف المطلوب تقديمه:

- الوثائق الإدارية والقانونية؛
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية للزبون؛

¹ معلومات متوفرة لدى الموقع الرسمي للبنك على: <https://www.bna.dz/financeislamique/ar> /المهنيين/ تاريخ الإطلاع 2023/06/23 على 20:10.

• شهادة الميلاد وشهادة الإقامة للمرقي أو المسير؛

• نسخة من بطاقة التسجيل الضريبي؛

• نسخة من السجل التجاري مصادق عليها من طرف المركز الوطني للسجل التجاري، أو رخصة الإستغلال للأنشطة المنظمة؛

• نسخة من قانون الشركة الذي تم تحديثه، ومحضر تعيين وتفويض سلطة المسير؛

• نسخة من عقد ملكية المحل الذي يضم النشاط أو عقد الإيجار المعمول به.

• الوثائق تجارية:

• الفاتورة (الفواتير) الأولية الجديدة للتجهيزات (المعدات) التي سيتم الحصول عليها باسم البنك نيابةً عن المستأجر.

• الوثائق المالية:

• الميزانيات والأرصدة الضريبية وTCRS وملاحق الثلاث السنوات المالية (03) الأخيرة التي تمت الموافقة عليها من قبل مديرية الضرائب أو إقرار المعدل الثابت (للمهنيين الذين لا يقدمون ميزانية عمومية)؛

• تقرير محافظ الحسابات لأخر سنة مالية مغلقة؛

• نسخة من قرار الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار مع قائمة التجهيزات التي سيتم إقتنائها إن وجدت؛

• إستخراج شهادة الضرائب وتحديث شهادة الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء وشهادة

الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء وشهادة الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر

والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية سارية المفعول؛

• دراسة فنية إقتصادية مؤقتة للتجار وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

• وثائق أخرى:

• شهادة التصنيف والتأهيل المهني (لمقاولي البناء والأشغال العمومية)؛

• خطة عمل المؤسسة؛

• نموذج تمويل " الإجارة " موقع؛

• رخصة السماح بإستشارة المصلحة المركزية للمخاطر موقعة.

2. مربحة الإستثمار:¹

1.2 تعريف مربحة الإستثمار:

هي تمويل يبيع من خلاله البنك لعميله أصلاً محدداً لتلبية إحتياجاته الإستثمارية. المربحة هي صيغة تمويل مطابقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية تكون تكلفة الشراء وهامش الربح معروفان و متفق عليهما من طرف العميل والبنك.

العملاء المعنيون بصيغة التمويل هذه هم:

- أصحاب المهن الحرة؛
- التجار؛
- الشركات؛

2.2 موضوع التمويل:

- إقتناء معدات مخصصة لممارسة النشاط؛
- إقتناء المركبات لممارسة النشاط؛
- إقتناء عقار خاص بالنشاط.

3.2 شروط الإستفادة من مربحة الإستثمار:

- مدة التمويل يمكن أن تصل إلى إلى سبع (07) سنوات؛
- التسديد يكون بشكل ثابت كل ثلاثة (03) أشهر؛
- يمكن منح مدة تأجيل مدروسة؛
- اختاروا تجهيزات عقار الذي تريدون الحصول عليه، يقيم البنك بعملية شراء، يقوم البنك بإعادة بيع لكم مقابل هامش ربح متفق عليه بأقساط تمتد على مدة التمويل المتفق عليه. منتج معتمد مطابق لمبادئ الشريعة، يتم معالجة الملف مدة قصيرات، سيرة تنافسية، يمكن أن يصل تمويل حتى 70% من سعر الأصل.

4.2 خطوات إجراء مربحة الإستثمار:

- يختار الزبائن التجهيزات/العقار الذي يريدون الحصول عليه؛

¹ وثائق مقدمة من البنك الوطني الجزائري - وكالة الأغواط -

- يقوم البنك بعملية الشراء؛
- يقوم البنك بإعادة بيع للزبائن مقابل هامش ربح متفق عليه؛
- بأقساط تمتد على مدة التمويل المتفق عليها؛

5.2 مزايا مربحة الإستثمار:

- منتج معتمد مطابق لمبادئ الشريعة؛
 - يتم معالجة الملف في مدة قصيرة؛
 - تسعيرة تنافسية؛
 - يمكن أن يصل التمويل حتى 70% من سعر الأصل.
- ثانياً: الحسابات الإسلامية:

و تتمثل في:

1. حساب الإستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR:

1.1 تعريف حساب الإستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR:

حساب الإستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR، هو حساب يخضع لمبدأ المضاربة الذي يرتكز على أساس تقاسم الأرباح والخسائر. يسمح للأفراد حساب الإستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR باستثمار أموالهم المودعة بالبنك في مشاريع تمويلية، يتم تحديد توزيع الأرباح بين البنك والزبائن المدوعون بعد نهاية كل سنة مالية وفقاً لمفتاح توزيع تم إبرامه والاتفاق عليه مسبقاً.

2.1 شروط فتح حساب الإستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR:

- يتم فتح حساب الإستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR لصالح الأفراد المقيمين على التراب الوطني والأشخاص الذين يمارسون مهن حرة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يتم فتح حساب الإستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR عن طريق إمضاء إتفاقية فتح الحساب.
- يجب إيداع مبلغ لا يقل عن مائة ألف دينار جزائري (100.000 دج) لفتح حساب إستثماري إسلامي غير مقيد.

3.1 طريقة عمل حساب الإستثمار الإسلامي غير المقيد:

- يحول الزبائن أموالهم إلى CIINR؛
- يمكن للزبائن اختيار مدة الإيداع بين 6 و 60 شهراً، قابلة للتجديد، وتزداد أرباحهم وفقاً لفترة الإيداع؛
- في نهاية المدة، يسترد الزبائن أرباحهم و يجددون إذا كانوا يرغبون في ذلك.

4.1 مزايا حساب الإستثمار الإسلامي غير المقيد:

- منتج معتمد يتطابق ومبادئ الشريعة الإسلامية؛
- تتم المكافأة على أساس الأرباح الناتجة عن التمويلات الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري في إطار التمويلات الإسلامية؛
- مفتاح توزيع تنافسي.

5.1 الملف المطلوب تقديمه:

- نسخة عن بطاقة التعريف سارية المفعول؛
- شهادة الإقامة
- شهادة الميلاد.

المطلب الثالث: بالنسبة للمؤسسات:

أولاً: منتجات التمويل الإسلامي:

و تتمثل في:

3. تمويل الإجارة:

1.3 تعريف تمويل الإجارة:

تمويل " الإجارة " يتمثل في عقد إيجار لأملاك منقولة لفائدة المستأجر (إجارة منتهية بالتمليك) يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، تتعلق بمعدات وتجهيزات منقولة، دائمة غير قابلة للإتلاف. يقوم البنك بإقتنائها لدى المومنين والوكلاء المحليين وتأجيرها للزبون في نهاية هذا العقد، يرفع الزبون خيار الشراء ويصبح مالكاً لهذه المعدات صيغة التمويل هذه موجهة خصيصاً إلى:

- الأشخاص الذين يمارسون مهن حرة؛
- التجار؛

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.3 شروط الاستفادة من تمويل الإجارة:

- يهدف منتج الإجارة لإقتناء معدات وتجهيزات دائمة غير قابلة للإتلاف من خلال عقد إيجار؛
- يقدر مبلغ الضمان المطلوب " هامش الجدية " 10% من قيمة المعدات موضوع التمويل؛
- تقدر المدة القصوى لتمويل " الإجارة " بخمس (05) سنوات دون أن تقل عن عامين (02)؛
- كفيات السداد: يتم دفع مبلغ الإيجار بشكل ثابت كل ثلاثة أشهر طوال مدة الإيجار، يتم اقتطاعه من الحساب الإسلامي " ودائع تحت الطلب " / الحساب الجاري للزبون.

3.3 خطوات إجراء تمويل الإجارة:

- يمكن للزبائن إختيار التجهيزات التي يرغبون في إستئجارها بتمويل الإجارة؛
- يتقدم الزبائن إلى الوكالة لتحديد شروط وكفيات التمويل؛
- يشتري البنك التجهيزات ويؤجرها لهم؛
- بعد دفع كل الأقساط والمبالغ الواجبة، بإمكان الزبائن رافع خيار الشراء حتى تصبح التجهيزات ملكاً لهم.

4.3 مزايا تمويل الإجارة:

- حدود التمويل: يمكن أن يصل التمويل إلى 90% من قيمة الشيء المراد تمويله و كحد أقصى 25,000,000 دينار جزائري؛
- مدة التمويل: الإيجارات ثابتة، وكل ثلاثة أشهر موزعة على مدة أقصاها خمس (05) سنوات دون ان تكون أقل من سنتين (02)؛
- السعر: جذاب وتنافسي.

5.3 الملف المطلوب تقديمه:

• الوثائق الإدارية والقانونية:

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية للزبون؛
- شهادة الميلاد وشهادة الإقامة للمرقي أو المسير؛
- نسخة من بطاقة التسجيل الضريبي؛

- نسخة من السجل التجاري مصادق عليها من طرف المركز الوطني للسجل التجاري، أو رخصة الإستغلال للأنشطة المنظمة؛
- نسخة من قانون الشركة الذي تم تحديثه، ومحضر تعيين وتفويض سلطة المسير؛
- نسخة من عقد ملكية المحل الذي يضم النشاط أو عقد الإيجار المعمول به.
- الوثائق تجارية:
- الفاتورة (الفواتير) الأولية الجديدة للتجهيزات (المعدات) التي سيتم الحصول عليها بإسم البنك نيابةً عن المستأجر.
- الوثائق المالية:
- الميزانيات والأرصدة الضريبية وTCRS وملاحق الثلاث السنوات المالية (03) الأخيرة التي تمت الموافقة عليها من قبل مديرية الضرائب أو إقرار المعدل الثابت (للمهنيين الذين لا يقدمون ميزانية عمومية)؛
- تقرير محافظ الحسابات لأخر سنة مالية مغلقة؛
- نسخة من قرار الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار مع قائمة التجهيزات التي سيتم إقتنائها إن وجدت؛
- إستخراج شهادة الضرائب وتحديث شهادة الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء وشهادة الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء وشهادة الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية سارية المفعول؛
- دراسة فنية إقتصادية مؤقتة للتجار وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وثائق أخرى:
- شهادة التصنيف والتأهيل المهني (لمقاولي البناء والأشغال العمومية)؛
- خطة عمل المؤسسة؛
- نموذج تمويل " الإجارة " موقع؛
- رخصة السماح بإستشارة المصلحة المركزية للمخاطر موقعة.

4. مرابحة الإستثمار:

1.4 تعريف مرابحة الإستثمار:

هي تمويل يبيع من خلاله البنك لعميله أصلاً محدداً لتلبية إحتياجاته الإستثمارية. المرابحة هي صيغة تمويل مطابقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية تكون تكلفة الشراء وهامش الربح معروفان و متفق عليهما من طرف العميل والبنك.

العملاء المعنيون بصيغة التمويل هذه هم:

- أصحاب المهن الحرة؛
- التجار؛
- الشركات؛

2.4 موضوع التمويل:

- إقتناء معدات مخصصة لممارسة النشاط؛
- إقتناء المركبات لممارسة النشاط؛
- إقتناء عقار خاص بالنشاط.

3.4 شروط الإستفادة من مرابحة الإستثمار:

- مدة التمويل يمكن أن تصل إلى إلى سبع (07) سنوات؛
- التسديد يكون بشكل ثابت كل ثلاثة (03) أشهر؛
- يمكن منح مدة تأجيل مدروسة؛
- اختاروا تجهيزات عقار الذي تريدون الحصول عليه، يقيم البنك بعملية شراء، يقوم البنك بإعادة بيع لكم مقابل هامش ربح متفق عليه بأقساط تمتد على مدة التمويل المتفق عليه. منتج معتمد مطابق لمبادئ الشريعة، يتم معالجة الملف مدة قصيرات، سيرة تنافسية، يمكن أن يصل تمويل حتى 70% من سعر الأصل.

4.4 خطوات إجراء مرابحة الإستثمار:

- يختار الزبائن التجهيزات/العقار الذي يريدون الحصول عليه؛
- يقوم البنك بعملية الشراء؛

- يقوم البنك بإعادة بيع للزبائن مقابل هامش ربح متفق عليه؛
- بأقساط تمتد على مدة التمويل المتفق عليها؛

5.4 مزايا مرابحة الإستثمار:

- منتج معتمد مطابق لمبادئ الشريعة؛
- يتم معالجة الملف في مدة قصيرة؛
- تسعيرة تنافسية؛
- يمكن أن يصل التمويل حتى 70% من سعر الأصل.

ثانياً: الحسابات الإسلامية:

و تتمثل في:

2. حساب الإستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR:

1.2 تعريف حساب الإستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR:

حساب الإستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR، هو حساب يخضع لمبدأ المضاربة الذي يركز على أساس تقاسم الأرباح والخسائر. يسمح للأفراد حساب الإستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR بإستثمار أموالهم المودعة بالبنك في مشاريع تمويلية، يتم تحديد توزيع الأرباح بين البنك والذبائن المدوعون بعد نهاية كل سنة مالية وفقاً لمفتاح توزيع تم إبرامه والاتفاق عليه مسبقاً.

2.2 شروط فتح حساب الإستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR:

- يتم فتح حساب الإستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR لصالح الأفراد المقيمين على التراب الوطني والأشخاص الذين يمارسون مهن حرة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يتم فتح حساب الإستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR عن طريق إمضاء إتفاقية فتح الحساب.
- يجب إيداع مبلغ لا يقل عن مائة ألف دينار جزائري (100.000 دج) لفتح حساب إستثماري إسلامي غير مقيد.

3.2 طريقة عمل حساب الإستثمار الإسلامي غير المقيد:

- يحول الزبائن أموالهم إلى CIINR؛

- يمكن للزبائن اختيار مدة الإيداع بين 6 و 60 شهراً، قابلة للتجديد، وتزداد أرباحهم وفقاً لفترة الإيداع؛
- في نهاية المدة، يسترد الزبائن أرباحهم و يجددون إذا كانوا يرغبون في ذلك.

4.2 مزايا حساب الإستثمار الإسلامي غير المقيد:

- منتج معتمد يتطابق ومبادئ الشريعة الإسلامية؛
- تتم المكافأة على أساس الأرباح الناتجة عن التمويلات الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري في إطار التمويلات الإسلامية؛
- مفتاح توزيع تنافسي.

5.2 الملف المطلوب تقديمه:

- نسخة عن بطاقة التعريف سارية المفعول؛
- شهادة الإقامة؛
- شهادة الميلاد.

المبحث الثالث: اتفاقية المرابحة العقارية بالبنك الوطني الجزائري BNA - وكالة الأغواط-:

تعد المرابحة العقارية من بين أبرز منتجات التمويل الإسلامي التي يقدمها البنك الوطني الجزائري BNA - وكالة الأغواط-، بحيث تتيح للزبائن امتلاك منازل.

حيث يقوم البنك بشراء العقار وإعادة بيعه لهم بهامش فائدة معروفة متفق عليه، وسوف ندرس في هذا المبحث إتفاقية الزبون بوكالة الأغواط حول المرابحة العقارية، بالإضافة إلى إجراء مقارنة بين التمويل الإسلامي والتمويل الكلاسيكي (التقليدي).

المطلب الأول: بيان محتوى العقد:

- نموذج إتفاقية المرابحة العقارية:

أبرم بين الممضيين أدناه:

1. البنك الوطني الجزائري، شركة ذات أسهم برأسمال قدره 150,000,000,000 دينار جزائري والذي

يتخذ مقرأ له ب 8 نهج شي غيفارة المقيد في السجل التجاري تحت الرقم 00 ب 0012904،

00/16 (تعديل) بتاريخ 2020/8/24، رقم الهوية الجبائية: 000016001290414، رقم الهوية

الإحصائية 096616070000213، الممثل من طرف السيد: العشي نوح بصفتة (ها) مديراً

للكالة الرئيسية بالأغواط 00301، الكائن مقرها بحي بن سحنون بالأغواط المخول (ة) كافة الصلاحيات في إطار إبرام العقد الحالي، المعين فيما يلي بعبارة البائع.

2. المشتري:

الإسم و اللقب: //

رقم الحساب البنكي: //

رقم بطاقة الهوية الوطنية: المسلمة من طرف: بتاريخ:

العنوان: //

رقم الهاتف:

3. المشتري الشريك:

الإسم و اللقب: //

رقم الحساب البنكي: //

رقم بطاقة الهوية الوطنية: المسلمة من طرف: بتاريخ:

العنوان: //

رقم الهاتف:

إتفق الطرفان على ما يلي:

يقوم البنك (البائع) بشراء العقار و إعادة بيعه للزبون (المشتري) بهامش ربح معروف و متفق عليه مسبقاً، طبقاً لمفهوم المرابحة العقارية بالبنك الوطني الجزائري.

المطلب الثاني: المواد المتعلقة بإتفاقية المرابحة العقارية:

1. مقدمة:

المادة الأولى:

تطبيقاً للتعهد بالشراء الممضى من قبل المشتري بتاريخ: والذي يتعهد بموجبه بإتمام

عملية الشراء بالمرابحة، يصرح البائع أنه إمتلك العقار المتفق عليه في التعهد بالشراء وفق

المواصفات المطلوبة المذكورة أدناه.

2. مواصفات العقار:

المادة الثانية:

يقوم البائع (البنك) ببيع العقار الأتي تعيينه بالتقسيم إلى المشتري وفقا للخصائص التالية:

أولاً: تعيين العقار:

- نوعه: مسكن فردي X مسكن جماعي
- مواصفاته: /////////////// رقم العمارة: /////////////// أو رقم المسكن: 05
- عنوانه: ///////////////
- مساحته الإجمالية: ///////////////

ثانياً: سند ملكية البائع للعقار:

- تملك البائع (البنك) العقار موضوع الإتفاقية الحالية بموجب عقد البيع.

ثالثاً: أصل ملكية العقار:

- تعود ملكية العقار المباع إلى السيد: / الشركة: (اسم و لقب المرقى العقاري أو الإسم الإجماعي للشركة) والمسجل بالسجل التجاري تحت رقم: /////////////// بتاريخ: /////////////// والحاصل (ة) على إعتماذ لممارسة مهنة مرقى عقاري رقم: /////////////// الصادر من: /////////////// بتاريخ: /////////////// أو العقار موضوع الإتفاقية ملكاً للسيد (ة): المولود (ة) بتاريخ: والسكن ب: والحامل لرخصة السياقة رقم: المؤرخة في: البطاقة البيومترية رقم: المؤرخة في: بموجب سند ملكية العقار رقم: تم تسجيله بتاريخ: وإشهاره بالمحافظة العقارية بالأغواط.

3. مبلغ العقار:

المادة الثالثة:

طبقاً للتعهد بالشراء فإن ثمن بيع البنك العقار للمشتري يشمل جميع الرسوم والضرائب والمصاريف

المتصلة مباشرة بعملية البيع، إضافة إلى هامش ربح البنك، وذلك على النحو التالي:

- ثمن إقتناء العقار من طرف البنك: **9.000.000.00** د.ج.

- الضرائب والرسوم والمصاريف: **48.195.00** د.ج.

• هامش ربح البنك: 6.464.645.11 دج.

و عليه فيكون المبلغ الإجمالي الواجب الدفع من قبل المشتري: 15.512.840.11 دج.

4. تسليم العقار وما يتعلق بتعذر التسليم:

المادة الرابعة:

في حالة عدم تقدم المشتري لإستلام مفاتيح العقار خلال أجل مدته سبعة (07) أيام إعتباراً من تاريخ إبرام عقد البيع يحق للبنك المطالبة بتبرير أسباب التأخر بكافة الوسائل المتاحة.

يحق للبائع المطالبة بإلغاء عقد البيع بعد تسجيل فترة تأخر قدرها ثلاثون (30) يوماً إعتباراً من

تاريخ إبرام عقد البيع وبيعه و تأجيله دون طلب الموافقة المبدئية من المشتري.

وفي حالة نكول المشتري عن تنفيذ وعده الملزم، لا يجوز للبائع حجز مبلغ هامش الجدية (المشار

إليه في المادة السادسة)، وينحصر حقه في إقتطاع مقدار الضرر الفعلي المتحقق نتيجة النكول، وهو

الفارق بين تكلفة شراء العقار و ثمن بيعه لغير الأمر بالشراء. ولا يشمل التعويض ما يسمى بالفرصة

الضائعة.

5. تكاليف التسجيل:

المادة الخامسة:

يتعهد المشتري بتسديد جميع التكاليف المرتبطة بنقل ملكية العقار من حقوق التسجيل، إشهار

ومصاريف التوثيق، أو أية رسوم أخرى.

يتعين على البائع مساعدة المشتري قصد إتمام كافة الإجراءات الإدارية.

6. كيفية التسديد:

المادة السادسة:

يقوم البنك ببيع العقار بالتقسيط للمشتري، يتعهد المشتري بتسديد المبلغ الإجمالي وفق الكيفية الآتية:

جدول (04): يوضح كيفية التسديد:

سعر البيع الإجمالي مع احتساب كل الرسوم و المصاريف	15.512.840.11 دج
عدد الأقساط	252 قسط شهري
قيمة القسط	57.796.22 دج
هامش الجدية	900.000.00 دج
عدد الأقساط الأولى المستحقة من هامش الجدية	01 قسط بمبلغ 900.000.00 دج

يحق للبائع الحصول على تحصيل الأقساط ابتداءً من أول شهر يلي نقل ملكية العقار وذلك بالإقتطاع من الحساب:

رقم: //

يقوم البائع بتسليم المشتري جدول التسديد المتضمن بيان مبلغ الأقساط، عددها وتواريخ إستحقاقها. يحق للبائع عند تأخر الزبون في تسديد الأقساط المستحقة عن أجالها المحددة أن يسحب من أي حساب له مواطن لدى البنك.

7. التسديد المسبق:

المادة السابعة:

يمكن للمشتري التعجيل بدفع مبلغ الأقساط المستحقة بكاملها أو جزء منها والبنك غير ملزم أن يتنازل عن هامش الربح أو جزء منه.

8. غرامة التأخير:

المادة الثامنة:

يتعين على المشتري التقيد بتواريخ تدفع الأقساط المتفق عليها.

في حالة تسجيل تأخر في تسديد ثلاثة أقساط متتالية، يصبح باقي المبلغ حالاً ويوجه إعدار للمشتري. يلتزم المشتري في حالة الممطالة بدفع الأقساط التي إلتزم بها في أجال استحقاقها بدفع غرامة تأخير تعادل نسبة 4% من مبلغ القسط المستحق يتبرع بها لحساب الأعمال الخيرية التابع للبنك تحت رقابة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية طبقاً للمادة 06 من التعليمات 03-20 بنك الجزائر.

وفي حالة الإعسار يمكن للبائع أن يمنح المشتري أجلاً معقولاً ومدروساً يتناسب مع وضعيته المالية لتسديد الأقساط الواجبة عليه دون زيادة في هامش الربح ولا فرض غرامة تأخير.

9. ضمانات وتأمينات:

المادة التاسعة:

يلتزم المشتري بما يلي:

- تأمين العقار بعد تسلمه من المالك الأصلي ضد الكوارث الطبيعية وتجديد عقد التأمين سنوياً.
- تأمين على الحياة وعلى العجز الدائم تحت صيغة التكافل إن وجد لصالح البنك.
- وثيقة التأمين على الحياة وعلى العجز الدائم الأصلية يحتفظ بها البنك.
- يلتزم الموثق بإكتتاب إمتياز البائع على العقار المباع عند التعاقد لفائدة البنك.

10. فسخ العقد:

المادة العاشرة:

يمكن للبائع فسخ الإتفاقية في الحالات الآتية:

- عدم إستلام المشتري للعقار ضمن الأجال المقررة في المادة الرابعة أعلاه.
 - عدم دفع ثلاثة أقساط متتالية في أجالها المحددة وبعد إستفادته من مدة التأجيل الممنوحة له من طرف البنك بسبب الإعسار.
 - في حالة وفاة المشتري، إلا إذا إلتزم ورثته بالحلول محله في هذه الإتفاقية.
- البنك غير ملزم بإرجاع عمولة التسيير في حالة فسخ الإتفاقية.

11. التعديل بموجب ملاحق:

المادة الحادية عشرة:

يتم القيام بأي تعديل في الإتفاقية الحالية بموجب ملحق يوقع عليه الطرفان المتعاقدان.

12. تسوية النزاعات:

المادة الثانية عشرة:

يحرص الطرفان على إعتماد الطرق الودية في تسوية أي نزاع قد ينشأ بينهما في تفسير الإتفاقية الحالية أو تنفيذها أو غير ذلك،
و في حال تعذر ما تم ذكره يحال النزاع إلى محكمة الأغواط.

13. السريان:

المادة الثالثة عشرة:

تدخل الإتفاقية الحالية حيز السريان اعتباراً من تاريخ التوقيع عليها

14. عدد النسخ:

المادة الرابعة عشرة:

تم تحرير العقد الحالي في أربع نسخ أصلية تسلم نسخة منها للزبون.

بتاريخ: 18/05/2022

حرر ب: الأغواط

البائع (البنك)

المشتري الشريك

المشتري

المطلب الثالث: الفرق بين التمويل الإسلامي و التمويل الكلاسيكي (التقليدي):

مما لا شك فيه أن هناك إختلاف بين التمويل الإسلامي والتمويل الكلاسيكي من حيث شروط التمويل وطريقة التمويل، والجدول الآتي يوضح هذا الفرق:

الجدول رقم (05): الفرق بين التمويل الإسلامي و التمويل الكلاسيكي (التقليدي):

التمويل الإسلامي	التمويل الكلاسيكي (التقليدي)
- من حيث شروط التمويل عقد الملكية:	- من حيث شروط التمويل عقد الملكية:
- الدخل يساوي أو يفوق أربعين ألف دج.	- الدخل أقل من أربعين ألف دج.

- السن لا يفوق 75 سنة.	- السن لا يفوق 75 سنة.
- الأهلية القانونية.	- الأهلية القانونية.
- تتعامل الإتفاقيات وفقاً للقانون والشرع.	- تتعامل الإتفاقيات وفقاً للقانون فقط.
- تتعامل وفق المشاركة في الربح والخسارة.	- يتعامل وفق على فائدة ربوية.
- التمويل الإسلامي غير مناسب للجمهور لأن الدخل الصافي لا يتجاوز أربعين ألف دج لمعظم الأفراد.	- التمويل الكلاسيكي مناسب للجمهور لأن أكبر فئة في المجتمع دخلها الصافي أقل من أربعين ألف دج.
- في القرض الإسلامي يدفع الزبون للموثق مرتين عند تسليم السكن.	- في القرض الكلاسيكي الزبون يدفع للموثق مرة واحدة عند تسليم السكن.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الموقع الرسمي للبنك.

و المحاكاة التالية توضح الفرق بين التمويل الإسلامي و التمويل الكلاسيكي:

- محاكاة التمويل الإسلامي:

00301	الوكالة:
//////////	الإسم:
//////////	اللقب:
9.000.000.00 دج	مبلغ التمويل المطلوب:
70.000.00 دج	دخل صاحب الطلب:
المرابحة العقارية	نوع التمويل المختار:
480	مدة التمويل (بالشهر):
900.000.00	مبلغ هامش الجدية:
10.0%	نسبة هامش الجدية:
8.100.000.00 دج	مبلغ التمويل:

الفصل الثاني: دراسة حالة النوافذ الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري - وكالة الأغواط -

هامش الجدية اللازم:	900.000.00 دج
التمويل الأقصى:	8.100.000.00 دج

نتيجة المحاكاة:

القدرة على السداد:	28.000.00 دج
مبلغ السداد الشهري:	28.000.00 دج
الرسم على القيمة المضافة:	1.697.512.00 دج

- محاكاة القرض العقاري:

الوكالة:	00301
الإسم:	//////////
اللقب:	//////////
مبلغ التمويل المطلوب:	9.000.000.00 دج
دخل صاحب الطلب:	70.000.00 دج
نوع التمويل المختار:	قرض لشراء مسكن لدى أحد الأفراد
العمر:	33 سنة

نتيجة المحاكاة:

مبلغ القرض:	4.931.838.70 دج
مبلغ السداد الشهري:	28.000.00 دج
سعر الفائدة:	6.25%
مدة القرض:	40 سنة

من خلال ما تم تقديمه من أرقام في إتفاقية المرابحة العقارية المقدمة من طرف الوكالة و نتائج محاكاة التمويل الإسلامي و القرض العقاري، تم التوصل الى أن نسبة هامش الربح في التمويل الإسلامي عن طريق المرابحة العقارية أكبر من سعر الفائدة في القرض العقاري، حيث أن هامش الربح في الإتفاقية المقدمة هو: **6.464.645.11** دج، مع العلم أن مبلغ العقار هو **9.000.000.00** دج أي أن هامش ربح البنك يساوي حوالي 70% من مبلغ العقار، الأمر الذي يعد مكلفاً ومرتبغاً بالنسبة للكثير من الأفراد ومخيباً للأمال أيضاً لأنه من المفروض أن تركز نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنوك التجارية على الأبعاد الإجتماعية وليس الإقتصادية فحسب، حيث يعد تحقيق التنمية الإجتماعية من أهم مبادئ الصيرفة الإسلامية.

خلاصة الفصل:

يعد البنك الوطني الجزائري من بين البنوك التي تولي إهتمام كبير بالصيرفة الإسلامية وذلك من أجل تلبية رغبة العديد من العملاء الذي يرغبون في إيداع مدخراتهم في حسابات إسلامية وإستثمارها فيما هو حلال وغيرها من منتجات التمويل الإسلامي.

وتعتمد وكالة البنك الوطني الجزائري بالأغواط على العديد من صيغ التمويل الإسلامي أبرزها المرابحة العقار، مرابحة السيارات، ومرابحة التجهيزات.

ويركز البنك محل الدراسة على صيغة المرابحة العقارية بإعتبارها أقل مخاطرة وأكثر ضماناً عند تسديد المستحقات على خلاف الصيغ الأخرى.

خاتمة

تعود نشأة الصيرفة الإسلامية إلى ثلاثين عاماً مضت، وعلى الرغم من أنها تُعدّ ظاهرة حديثة، إلا أن العمل المصرفي يعود إلى الأيام الأولى للدولة الإسلامية. حيث أثبتت قدرتها على استيعاب الصدمات وكانت أقل تأثراً بالأزمات المالية الأخيرة، بفضل الانضباط في إدارة الأصول المالية وتمويل القيم الحقيقية، حيث أنها تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

هذا ما يتنافى مع البنوك التقليدية التي تعتمد على نظام الفوائد الربوية في التمويل، مما يجعلها أكثر عرضة للأزمات الاقتصادية المالية. وبسبب هذا وقامت العديد من البنوك التجارية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، بتبني الصيرفة الإسلامية من خلال فتح شبابيك إسلامية لتهيئة المناخ الملائم لهذا النموذج المالي.

إختبار الفرضيات:

لقد تمت هيكلة البحث بناءً على فرضيتين أساسيتين من أجل نفيهما أو إثباتهما، أين كانت نتائج اختبارها كالتالي:

الفرضية الأولى:

هذه الفرضية صحيحة حيث أنه من أجل نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر لابد من وجود إطار تشريعي وقانوني يدعم الصيرفة الإسلامية ويضع الضوابط والإجراءات اللازمة لتنظيمها، كما ينبغي وجود هيئة تنظيمية مستقلة تراقب وتشرف على عمليات الصيرفة الإسلامية وتضمن التزامها بمبادئ وضوابط الشريعة الإسلامية ولا بد كذلك من توعية الأفراد بها.

الفرضية الثانية:

هذه الفرضية صحيحة حيث أن نافذة الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري الأغواط يتميز بتقديمه للعديد من طرق وصيغ التمويل الإسلامي وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل لجملة من النتائج، تتمثل فيما يلي:

- ترجع فكرة إنشاء الشبابيك الإسلامية بالبنوك التجارية إلى سبعينات القرن الماضي ولم تدخل هذه الفكرة حيز التطبيق إلا بعدما حققت نجاحاً ظاهراً وتزايد الإقبال عليها.

- تسعى البنوك التقليدية إلى تبني معاملات الصيرفة الإسلامية من أجل جذب أكبر قدر ممكن من العملاء.
- تعد ظاهرة فتح الفروع والشبابيك للمعاملات الإسلامية نتيجة صحة المجتمعات نحو الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وضرورة إستبدال المعاملات الربوية بالمعاملات الإسلامية.
- يعتبر أسلوب التدرج من أنجح الأساليب المتبعة لتنفيذ ظاهرة فتح الشبابيك والفروع الإسلامية.
- مساهمة البنك الوطني الجزائري في الصيرفة الإسلامية في الجزائر بصفة كبيرة وبالرغم من حداثة نشأتها إلا أنها تعد تجربة إستطاعت جذب شريحة من المجتمع الجزائري على الرغم من أنه بنك تجاري تقليدي يمارس الصيرفة الإسلامية وفق آليات الشبابيك الإسلامية بالإعتماد على الصيغ التالية: (المرابحة، الإجارة، دفتر التوفير الإسلامي، حساب الإستثمار الإسلامي).

توصيات وإقتراحات:

- بناءً على النتائج المتوصل إليها وانطلاقاً من الدراسة النظرية والتطبيقية للشبابيك الإسلامية ودورها في التحول للصيرفة الإسلامية، تم اقتراح التوصيات التالية:
- يجب توفير البنية التحتية المالية اللازمة لدعم الصيرفة الإسلامية، مثل نظام الدفع والتسوية المتوافق مع الشريعة؛
- يجب أن تعمل الجزائر على تطوير منتجات وخدمات مالية إسلامية مبتكرة ومتنوعة لتلبية احتياجات العملاء المسلمين؛
- القيام بالحملات الترويجية للتعريف بخدماته وطريقة عمله لصد جميع الهجمات التي تتعرض لها الشبابيك الإسلامية؛
- ضرورة إستكمال توجيه الحكومة لتبني الصيرفة الإسلامية من خلال الشبابيك والفروع الإسلامية بإصدار قانون خاص بها.

آفاق الدراسة:

بالرغم من السعي وراء الإلمام بكل جوانب الموضوع، إلا أن هذا لا ينفي وجود نقائص وعيوب سواء في الجانب المنهجي أو المعلوماتي، كما أن هناك بعض النقاط أثارته دراسة هذا الموضوع وبقت غامضة بعض الشيء، وعليه يمكن إقتراح بعض المواضيع لكي تشكل إشكاليات بحث في المستقبل والموضحة فيما يلي :

- واقع نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنوك التجارية ؛
- أثر الشبابيك الإسلامية على الإستثمار في الجزائر ؛
- دور النوافذ والشبابيك الإسلامية في التصدي للأزمات المالية.

المراجع

١. القرآن الكريم.

٢. الكتب:

1. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
2. سامر جلدة، البنوك التجارية، دار أسامة، عمان، 2009.
3. سمير الشاعر، المصارف الإسلامية من الفكرة إلى الإجتهد، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2011.
4. شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
5. حسين شحاتة، محاسبة المصارف الإسلامية، مكتبة التقوى، مصر، 2005.
6. حمد فاروق الشيخ، المفيد في عمليات البنوك الإسلامية، منشورات بنك البحرين الإسلامي، البحرين، 2010.
7. الطاهر قانلاة، المصارف الإسلامية ودورها في رفع الكفاءة الإنتاجية -البنك الأردني الإسلامي نموذجاً-، دار الخليج، الأردن، 2018.
8. عبد الحميد محمود البعلي، تحول المؤسسات التقليدية إلى الإلتزام بالشريعة، دار الراوي، السعودية، 2000.
9. عبد الغفار حنفي، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية ، مصر، 2000.
10. عبد الله خبايا، الإقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013.
11. عبد الناصر برائي أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
12. علي محي الدين علي القره داغي، بحوث في الإقتصاد الإسلامي، ط 02، دار البشائر الإسلامية، لبنان، 2006.
13. محمد الطاهر قادري وآخرون ، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2014.
14. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، نقود و بنوك، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
15. محمد بوجلال، البنوك الإسلامية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
16. محمد جلال سليمان، الودائع الإستثمارية في البنوك الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مصر، 1996.
17. محمد حربي عريقات وسعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية-مدخل حديث، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
18. محمد سحنون، الإقتصاد النقدي والمصرفي، بهاء الدين للنشر، الجزائر، 2003.
19. محمد عبد الله شاهين، دور البنوك الإسلامية في التنمية الإقتصادية، دار حميثرا للنشر والتوزيع، مصر، 2017.
20. محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية :أحكامها، مبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار الميسرة، عمان، 2008.
21. نيفين حسين، البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في الامارات، بدون دار النشر، الامارات العربية المتحدة، 2017.

٣. الأطروحات و المذكرات:

الأطروحات:

1. حسني عبد العزيز يحيى، الصيغ الإسلامية للإستثمار في رأس المال العامل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2009.
2. حنان درحمون، تقويم الدور الإجتماعي للمصارف الإسلامية- دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص مالية بنوك وتأمينات، جامعة سطيف، الجزائر، 2016-2017.
3. مريم سعيد رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية على المصارف الإسلامية نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، 2014-2015.

المذكرات:

1. صادق أحمد عبد الله عبد الغني، الإستثمار في المصارف الإسلامية - أسس وآليات التطبيق -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة و الإقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 1999.
 2. عبدو عيشوش، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، جامعة باتنة، الجزائر، 2009.
 3. محمد عبد الحميد عبد الحي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، 2010.
- IV. المجلات والدوريات:
1. أركان بدران صبر، المصارف الإسلامية وقدرتها على تجاوز الأزمة المالية العالمية لعام 2008- مصرف دبي الإسلامي-، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 70، جامعة بغداد، العراق، 2013.
 2. أسامة محمد بدر وآخرون، مدى توافق معاملات البنوك الإسلامية مع قواعد الإقتصاد الإسلامي، مجلة الإقتصاد الإسلامي، المجلد 30، العدد 3، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2017.
 3. أم الخير قوق، الإطار القانوني للمصارف الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 7، العدد 1، جامعة باتنة، الجزائر، 2020.
 4. دحاك عبد النور، إشكالية إنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: بين الوضعية البنكية والمعيارية الشرعية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 28، جامعة شلف، الجزائر، 2022.
 5. حبيبة عبدلي وآخرون، الصيرفة الإسلامية في الجزائر 'واقع وتحديات'، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 7، العدد 2، جامعة خنشلة، الجزائر، 2020.
 6. حمزة فيشوش، مصادر وإستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 5، العدد 1، جامعة المسيلة، الجزائر، 2020.

7. حنان مهداوي، الصيرفة الإسلامية في الجزائر من منظور قانوني، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 5، العدد 2، جامعة سطيف 2، الجزائر، 2021.
 8. رقية بوحيدر ومولود لعرابة، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات إتفاقية بازل 1، مجلة الإقتصاد الإسلامي، المجلد 23، العدد 2، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2010.
 9. سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية، جمعية التراث، الجزائر، 2002.
 10. صالح مفتاح، فريدة معارفي، ضوابط شرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية دور اللجنة الإستشارية في بنك بومبيترا التجاري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 35، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014.
 11. محمد قويدري و فاطمة الزهراء سبع، أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الإقتصاد، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 2، العدد 32، جامعة الجلفة، الجزائر، 2007.
 12. محمد بن عبد هلال الشباني، وقفات متأنية مع عمليات التمويل في البنوك الإسلامية، مجلة البيان، العدد 19، 1995،
 13. مولود محصول، الصيرفة التشاركية وتحديات البيئة الإجتماعية، مجلة المنتقى للبحوث والدراسات، المجلد 1، العدد 2، مخبر الفقه الحضاري ومقاصد التشريع، جامعة باتنة، 2020.
 14. نوري لعلاوي و خليل عبد القادر، مساهمة النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 2، جامعة المدية، الجزائر، 2021.
 15. يحيى بوشة وخيرة نوري، تقييم إستراتيجية التحول من البنوك التقليدية إلى المصارف الإسلامية من خلال الفروع الإسلامية- البنك السعودي الفرنسي نموذجاً-، مجلة الدراسات الإقتصادية المعمقة، المجلد 5، العدد 2، جامعة مستغانم، الجزائر، 2020.
- V. الملتقيات، الندوات والمحاضرات:**
1. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية للبحوث والتدريبات، جامعة المنصورة، جدة، 2004.
 2. محمد الطاهر الهاشمي، الخدمات المصرفية بالمصرف الإسلامي، محاضرات في الصيرفة الإسلامية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، ليبيا، 2016.
 3. عبد الكريم أحمد قندوز وسفيان حمده قعلول، الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي: الواقع والتحديات والأفاق، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، العدد 01، صندوق النقد العربي، 2020.
- VI. الأنظمة القانونية:**

1. النظام رقم 02/18، المؤرخ في 4 نوفمبر 2018، المتعلق بقواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية، الجريدة الرسمية رقم 73، الصادرة في 09 ديسمبر 2018.
2. النظام 02/20، المؤرخ في 15 مارس 2020، المتعلق بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية رقم 16، الصادرة في 24 مارس 2020.
- VII. المواقع الإلكترونية:
 1. الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري المتوفر على: <https://www.bna.dz/ar> /الصفحة-الرئيسية/
 2. فيصل م، البنك الجزائري الخارجي فتح شباكين جديدين للصيرفة الاسلامية النهار ONLINE، شوهد يوم 20/05/2023 18:30، <https://www.ennaharonline.com> /البنك-الجزائري-الخارجي-فتح-شباكين-جديد
 3. سمير رمضان الشيخ، المصرفية الإسلامية الميلاد النشأة والتطور، ورقة تشغيلية، الشاملة الذهبية، مصر، 2011. المتوفر على: <https://ebook.univeyes.com/7634>، شوهد يوم 19/05/2023 16:23.

الملاحق

البنك الوطني

الجزائري

الملحق رقم 09 بالمنشور رقم: 2346 المؤرخ

في: 2021/10/12

اتفاقية المرابحة العقارية

أبرم بين الممضيين أدناه :

1. البنك الوطني الجزائري، شركة ذات أسهم، برأسمال قدره 150.000.000.000 دج والذي يتخذ مقرا له ب 08 نهج شي غيفارة المقيّد في السجل التجاري تحت الرقم 00 ب 0012904 00/16 (تعديل) بتاريخ 2020/08/24 ، رقم الهوية الجبائية : 000016001290414 ، رقم الهوية الإحصائية 096616070000213 ، الممثل من طرف السيد: العشي نوح . بصفته (ها) مديرا للوكالة الرئيسية بالأغواط 00301 الكائنة مقرها حي بن سحنون بالأغواط المخول (ة) كافة الصلاحيات في إطار برام العقد الحالي، المعين فيما يلي بعبارة البائع .

2. المشتري :

الاسم واللقب :

رقم الحساب البنكي:

رقم بطاقة الهوية الوطنية: المسلمة من طرف : بتاريخ :

العنوان :

رقم الهاتف :

و المشتري الشريك :

الاسم واللقب :

رقم الحساب البنكي:

رقم بطاقة الهوية الوطنية: المسلمة من طرف : بتاريخ :

العنوان:

رقم الهاتف :

اتفق الطرفان على ما يلي :

المادة الأولى: مقدمة

تطبيقا للتعهد بالشراء الممضى من قبل المشتري بتاريخ والذي يتعهد بموجبه بإتمام عملية الشراء بالمرابحة، يصرّح البائع أنه امتلك العقار المتفق عليه في التعهد بالشراء وفق المواصفات المطلوبة المذكورة ادناه

المادة الثانية : مواصفات العقار

يقوم البائع (البنك) ببيع العقار الآتي تعيينه بالتقسيم الى المشتري وفق الخصائص التالية :

أولا: تعيين العقار

• نوعه : مسكن جماعي • نوعه : مسكن فردي **الملحق (01)****المصدر: البنك الوطني الجزائري -وكالة الأغواط 301-**

- مواصفاته: /////////////// رقم العمارة : /////////////// أو رقم المسكن: 05
- عنوانه :
- مساحته الإجمالية :

ثانيا : سند ملكية البائع للعقار

- تملك البائع (البنك) العقار موضوع الاتفاقية الحالية بموجب عقد البيع .

ثالثا : أصل ملكية العقار

- تعود ملكية العقار المباع الى السيد / الشركة /////////////// (اسم و لقب المرقي العقاري أو الاسم الاجتماعي للشركة) و المسجل بالسجل التجاري تحت رقم ///////////////بتاريخ /////////////// و الحاصل (ة) على اعتماد لممارسة مهنة مرقي عقاري رقم /////////////// الصادر من ///////////////بتاريخ /////////////// أو العقار موضوع الاتفاقية ملكا للسيد(ة) : المولود بتاريخ: و الساكن بـ: و الحامل لرخصة السياقة رقم /////////////// المؤرخة في /////////////// البطاقة البيوميترية رقم: المؤرخة في: بموجب سند ملكية العقار رقم: /////////////// تم تسجيله بتاريخ: /////////////// و اشهاره بالمحافظة العقارية بالأغواط .

المادة الثالثة :مبلغ العقار

طبقا للتعهد بالشراء فإن ثمن بيع البنك العقار للمشتري يشمل جميع الرسوم والضرائب والمصاريف المتصلة مباشرة بعملية البيع، إضافة إلى هامش ربح البنك؛ وذلك على النحو التالي:

- ثمن اقتناء العقار من طرف البنك: 9.000.000,00 دج
 - الضرائب والرسوم والمصاريف : 48 195,00 دج
 - هامش ربح البنك: 6 464 645,11 دج
- و عليه فيكون المبلغ الإجمالي الواجب الدفع من قبل المشتري : 15 512 840,11 دج

المادة الرابعة :تسليم العقار وما يتعلق بتعذر التسليم .

في حالة عدم تقدم المشتري لاستلام مفاتيح العقار خلال أجل مدته سبعة (07) أيام اعتبارا من تاريخ إبرام عقد البيع يحق للبنك المطالبة بتبرير أسباب التأخر بكافة الوسائل المتاحة .
يحق للبائع المطالبة بإلغاء عقد البيع بعد تسجيل فترة تأخر قدرها ثلاثون يوما (30) اعتبارا من تاريخ إبرام عقد البيع و بيعه و تأجيله دون طلب الموافقة المبدئية من المشتري .

وفي حالة نكول المشتري عن تنفيذ وعده الملزم، لا يجوز للبائع حجز مبلغ هامش الجدية [المشار إليه في المادة السادسة]، وينحصر حقه في اقتطاع مقدار الضرر الفعلي المتحقق نتيجة النكول، وهو الفرق بين تكلفة شراء العقار و ثمن بيعه لغير الأمر بالشراء . ولا يشمل التعويض ما يسمى بالفرصة الضائعة .

المادة الخامسة :تكاليف التسجيل

يتعهد المشتري بتسديد جميع التكاليف المرتبطة بنقل ملكية العقار من حقوق التسجيل، اشهار و مصاريف التوثيق ، أو أية رسوم أخرى .
يتعين على البائع مساعدة المشتري قصد إتمام كافة الإجراءات الإدارية .

الملحق (02)

المصدر : البنك الوطني الجزائري -وكالة الأغواط 301-

المادة السادسة: كيفية التسديد
يقوم البنك ببيع العقار بالتقسيط الى المشتري، يتعهد المشتري بتسديد المبلغ الإجمالي وفق الكيفية الآتية:

سعر البيع الإجمالي مع احتساب كل الرسوم والمصاريف	15 512 840,11 دج
عدد الأقساط	252 قسط شهري
قيمة قسط	57 796,22 دج
هامش الجديدة	900 000,00 دج
عدد الأقساط الأولى المستحقة من هامش الجديدة	01 قسط بمبلغ 900 000,00 دج

يحق للبايع الحصول على تحصيل الأقساط ابتداء من اول شهر يلي نقل الملكية العقار و ذلك بالاقطاع من الحساب

رقم: //

يقوم البائع بتسليم المشتري جدول التسديد المتضمن بيان مبلغ الأقساط، وعددها، وتواريخ استحقاقها .
يحق للبايع عند تأخر الزبون في تسديد الأقساط المستحقة عن آجالها المحددة أن يسحب من أي حساب له موطن لدى البنك .

المادة السابعة: التسديد المسبق .

يمكن للمشتري التعجيل بدفع مبلغ الأقساط المستحقة بكاملها أو جزء منها والبنك غير ملزم أن يتنازل عن هامش الربح أو جزء منه .

المادة الثامنة: غرامة التأخير

يتعين على المشتري التقيد بتواريخ دفع الأقساط المتفق عليها .

في حالة تسجيل تأخر في تسديد ثلاثة أقساط متتالية، يصبح باقي المبلغ حالاً ويوجه إعدار للمشتري.
يلتزم المشتري في حالة المماثلة بدفع الأقساط التي التزم بها في آجال استحقاقها بدفع غرامة تأخير تعادل نسبة أربعة بالمائة (4%) من مبلغ القسط المستحق يتبرع بها لحساب الأعمال الخيرية التابع للبنك تحت رقابة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية طبقاً للمادة 06 من التعليم 03-20 بنك الجزائر .

وفي حالة الإعسار يمكن للبايع أن يمنح المشتري أجلا معقولا ومدروسا يتناسب مع وضعيته المالية لتسديد الأقساط الواجبة عليه دون زيادة في هامش الربح ولا فرض غرامة تأخير .

المادة التاسعة: الضمانات والتأمينات

يلتزم المشتري بما يلي :

- تأمين العقار بعد تسلمه من المالك الأصلي ضد الكوارث الطبيعية و تجديد بوليصة التأمين سنويا
- تأمين على الحياة و على العجز الدائم تحت صيغة التكافل ان وجد لصالح البنك .

الملحق (03)

المصدر: البنك الوطني الجزائري - وكالة الأغواط 301-

- وثيقة التأمين على الحياة وعلى العجز الدائم الاصلية يحتفظ بها البنك .
 - يلتزم الموثق باكتتاب امتياز البائع على العقار المباع عند التعاقد لفائدة البنك .
- المادة العاشرة :فسخ العقد .**
يمكن للبائع فسخ الاتفاقية في الحالات الآتية :
- عدم استلام المشتري للعقار ضمن الأجل المقررة في المادة 04 أعلاه .
 - عدم دفع ثلاثة أقساط متتالية في آجالها المحددة وبعد استفادته من مدة التأجيل الممنوحة له من طرف البنك بسبب الإعسار
 - في حالة وفاة المشتري ، إلا إذا التزم ورثته بالحلول محله في هذا الاتفاقية .
- البنك غير ملزم بإرجاع عمولة التسيير في حالة فسخ الاتفاقية .
- المادة الحادية عشرة :التعديل بموجب ملاحق**
يتم القيام بأي تعديل في الاتفاقية الحالية، بموجب ملحق يوقع عليه الطرفان المتعاقدان .

المادة الثانية عشرة :تسوية النزاعات .
يحرص الطرفان على اعتماد الطرق الودية في تسوية أي نزاع قد ينشأ بينهما في تفسير الاتفاقية الحالية أو تنفيذها أو غير ذلك، وفي حال تعذر ما تم ذكره، يحال النزاع بمحكمة الأغواط .

المادة الثالثة عشرة :السريان

تدخل الاتفاقية الحالية حيز السريان اعتبارا من تاريخ التوقيع عليه

المادة الرابعة عشرة : عدد النسخ

تم تحرير العقد الحالي في أربع نسخ أصلية تسلم نسخة منها للزبون .

ح ر ر ب : الأغواط

بتاريخ :

18/05/2022

البائع (البنك)

المشتري الشريك

المشتري

الملحق (04)

المصدر: البنك الوطني الجزائري -وكالة الأغواط 301-

BNA البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

BNA البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

Votre voiture est chez nous Avec

MOURABAHA

A U T O

d e l a B N A

Conforme aux Préceptes de la Charia Islamique

سيارتكم عندنا مع

المرابحة للسيارات

وفقا للتعاليم الشرعية الإسلامية





MARGE
COMPÉTITIVE


TRAITEMENT
RAPIDE


ECHÉANCES
CONSTANTES


ها مش
تنا فسي


معالجة سريعة
للملف


استحقاقات
ثابتة


BNA Algérie

 021 426 426
www.bna.dz

La force de l'expérience,
L'esprit du changement. 


BNA Algérie

 021 426 426
www.bna.dz

La force de l'expérience,
L'esprit du changement. 

الملحق (05)

المصدر: البنك الوطني الجزائري - وكالة الأغواط 301-



البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie



البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

الادخار الذي يناسبكم التوفير الاسلامي

وفقا لتعاليم
الشريعة
الاسلامية





أرباح
معتبرة



أريحية



وفرة
وسيلة

Une épargne qui vous correspond EPARGNE ISLAMIQUE

Conforme aux
Principes de la
Charia
Islamique





GAIN
ATTRACTIF



COMMODITÉ



DISPONIBILITÉ



BNA Algérie



021 426 426
www.bna.dz

La force de l'expérience,
L'esprit du changement.





BNA Algérie



021 426 426
www.bna.dz

La force de l'expérience,
L'esprit du changement.



الملحق (06)

المصدر: البنك الوطني الجزائري - وكالة الأغواط 301-

BNA البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

Aujourd'hui locataire .. demain propriétaire

**I J A R A
A K A R I A
M O U N T A H I A
B I T A M L I K**

Conforme aux
Préceptes de la
Charia Islamique

MARGE
COMPETITIVE

TRAITEMENT
RAPIDE

ECHÉANCES
CONSTANTES

www.bna.dz
021 426 426

La force de l'expérience,
et l'esprit du changement.

BNA

[f](https://www.facebook.com/BNAAlgerie) [in](https://www.linkedin.com/company/BNAAlgerie) [yt](https://www.youtube.com/channel/UCBNAAlgerie) [@](https://www.instagram.com/BNAAlgerie)
BNA Algérie

BNA البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

اليوم كاري وغدوة شاري

**الإجـارة
العقارية
المنتهية
بالتملك**

وفقاً لتعاليم
الشريعة الإسلامية

هامش ربح
تنافسي

معالجة
سريعة للملف

استحقاقات
ثابتة

www.bna.dz
021 426 426

قوة الخبرة،
وروح التغيير.

BNA

[f](https://www.facebook.com/BNAAlgerie) [in](https://www.linkedin.com/company/BNAAlgerie) [yt](https://www.youtube.com/channel/UCBNAAlgerie) [@](https://www.instagram.com/BNAAlgerie)
BNA Algérie

الملحق (07)

المصدر: البنك الوطني الجزائري - وكالة الأغواط 301-


البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

MOURABAHA INVESTISSEMENT

La réussite de vos projets est notre mission









- Financement conforme aux préceptes de la charia;
- Acquisition d'équipements, biens immeubles, matériel roulant;
- Durée de financement allant jusqu'à 7 ans.

- تمويل يتوافق مع مبادئ الشريعة؛
- يمكنكم اقتناء عقار، مركبات و معدات؛
- مدة تمويل تصل إلى 7 سنوات.



Différé
de paiement



Conseil
et accompagnement



Flexibilité



Echéances
fixes



مدة
التأجيل



مراقبة
وتوجيه



مرونة



استحقاقات
ثابتة


البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

مرابحة استثمار

نجاح مشاريعكم مهمتنا









- Financement conforme aux préceptes de la charia;
- Acquisition d'équipements, biens immeubles, matériel roulant;
- Durée de financement allant jusqu'à 7 ans.

- تمويل يتوافق مع مبادئ الشريعة؛
- يمكنكم اقتناء عقار، مركبات و معدات؛
- مدة تمويل تصل إلى 7 سنوات.



Différé
de paiement



Conseil
et accompagnement



Flexibilité



Echéances
fixes



مدة
التأجيل



مراقبة
وتوجيه



مرونة



استحقاقات
ثابتة


BNA Algérie

www.bna.dz
 021 426 426

La force de l'expérience,
 et l'esprit du changement.


BNA Algérie



BNA Algérie

www.bna.dz
 021 426 426

قوة الخبرة،
 وروح التغيير.


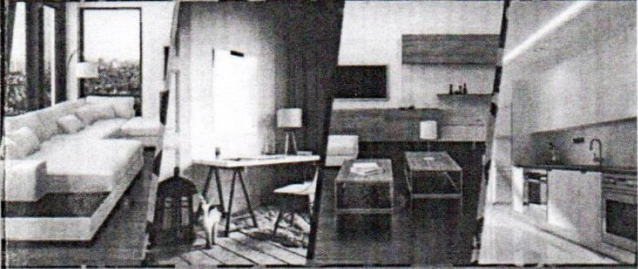

الملحق (08)


المصدر: البنك الوطني الجزائري - وكالة الأغواط 301-


 البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie


Votre confort est notre point fort
MOURABAHA
ÉQUIPEMENTS




Conforme aux
Principes de la
Charia
Islamique




 MARGE
COMPÉTITIVE


 TRAITEMENT
RAPIDE

 ECHÉANCES
CONSTANTES

  
BNA Algérie

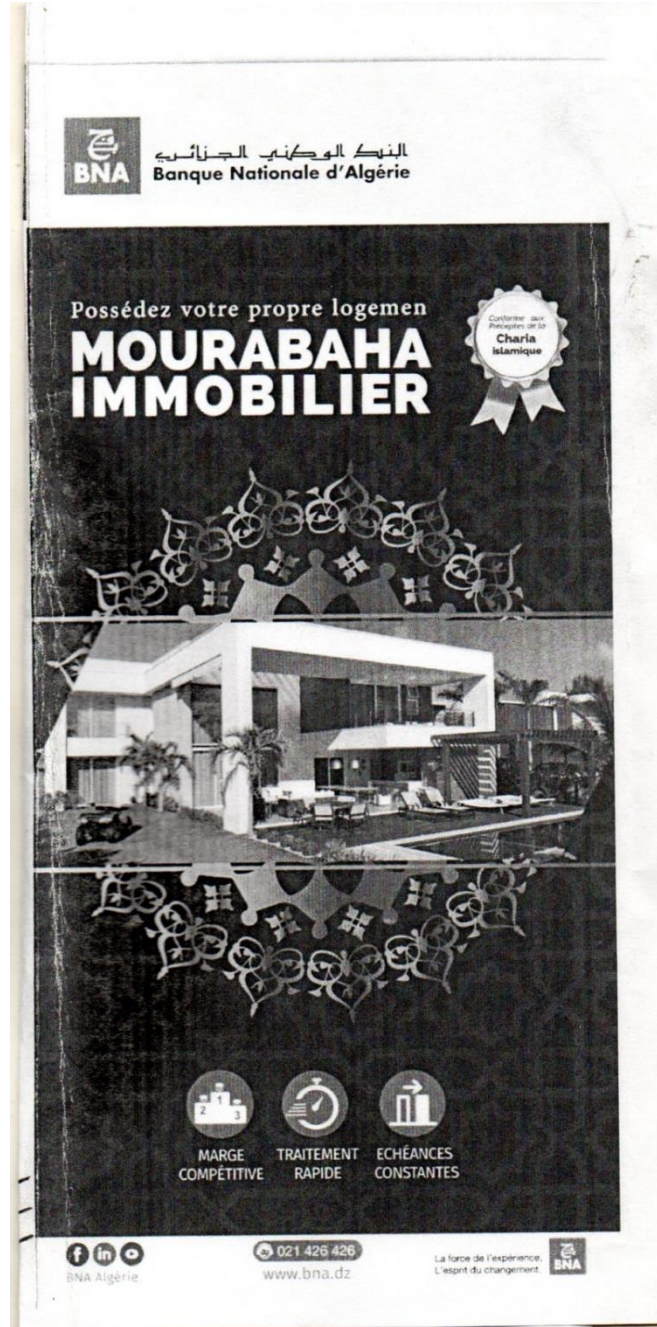
 021 426 426
www.bna.dz

La force de l'expérience.
L'esprit du changement.



الملحق (09)

المصدر: البنك الوطني الجزائري - وكالة الأغواط 301



الملحق (10)

المصدر: البنك الوطني الجزائري - وكالة الأغواط 301-

BNA البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

IJARA

Concrétiser Vos investissements
est notre mission

Conforme aux
Principes de la
Charia
Islamique

MARGE
COMPÉTITIVE

SOUPLESSE

VALABLE
POUR LES
NOUVELLES
ACTIVITÉS

ECHÉANCES
CONSTANTES

BNA Algérie 021 426 426
www.bna.dz

La force de l'expérience,
L'esprit du changement.

BNA البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

الإجارة

تجسيد استثماركم مهمتنا

وفقا لتعاليم
الشريعة
الإسلامية

هامش
تنافسي

مرونة

إمكانية
تمويل
المشاريع
الجديدة

استحقاقات
ثابتة

BNA Algérie 021 426 426
www.bna.dz

La force de l'expérience,
L'esprit du changement.

الملحق (11)

المصدر: البنك الوطني الجزائري - وكالة الأغواط 301-

BNA البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

ضاعفو ثروتكم مع حساب
الإستثمار الاسلامي

وفقا لتعاليم
الشريعة
الإسلامية

BNA البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

Créons de la valeur selon
vos valeurs avec le compte
**D'INVESTISSEMENT
ISLAMIQUE**

Conforme aux
Principes de la
Charia
Islamique

أرباح
معتبرة

أريحية

سرعة
السيولة

GAIN
ATTRACTIF

COMMODITÉ

RAPIDITÉ

BNA Algérie

021 426 426
www.bna.dz

La force de l'expérience,
L'esprit du changement.

الملحق (12)

المصدر: البنك الوطني الجزائري - وكالة الأغواط 301-